الأمم المتحدة S/PV.5859

مجلس الأمن

السنة الثالثة والستون

مؤقت

الجلسة **٥٨٥٩**

الثلاثاء، ٢٥ آذار/مارس ٢٠٠٨، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد شركن	(الاتحاد الروسي)
الأعضاء:	إندونيسيا	السيد نتاليغاوا
	إيطاليا	السيد سباتافورا
	بلجيكا	السيد فربيكي
	بنما	السيد أرياس
	بوركينا فاسو	السيد كافاندو
	الجماهيرية العربية الليبية	السيد الطلحي
	جنوب أفريقيا	السيد كومالو
	الصين	السيد ليو زمين
	فرنسا	السيد ربير
	فييت نام	السيد لو لونغ منه
	كرواتيا	السيد يوريكا
	كوستاريكا	السيد أوربينا
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير جون ساورز
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد خليل زاد

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A.

08-28216 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

الرئيس (تكلم بالروسية): أود أن أبلغ المجلس أنني تلقيت رسائل من ممثلي إسرائيل وباكستان والجمهورية العربية السورية وسلوفينيا والسودان وكوبا ولبنان، يطلبون فيها دعوتهم إلى الاشتراك في النظر في البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وجريا على الممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة هؤلاء الممثلين إلى الاشتراك في النظر في البند بدون أن يكون لهم الحق في التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة من الرئيس، شغل السيد غيلرمن (إسرائيل) مقعدا على طاولة المجلس؛ وشغل ممثلو البلدان الأخرى المذكورة آنفا المقاعد المخصصة لهم في قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالروسية): أود أن أبلغ المجلس أنني تلقيت رسالة مؤرخة ١٩ آذار/مارس ٢٠٠٨ من المراقب الدائم عن فلسطين لدى الأمم المتحدة، سوف تصدر بوصفها الوثيقة S/2008/184، وفيما يلي نصها:

”يشرفني أن أطلب إلى مجلس الأمن، وفقا لممارسته السابقة، أن يوجه الدعوة إلى المراقب الدائم عن فلسطين لدى الأمم المتحدة للاشتراك في الجلسة التي سيعقدها المجلس يوم الثلاثاء، ٢٥ آذار/مارس ٢٠٠٨، بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين“.

وأعتزم، بموافقة المجلس، دعوة المراقب الدائم عن فلسطين إلى الاشتراك في الجلسة وفقا للنظام الداخلي المؤقت للمجلس والممارسة السابقة في هذا الصدد.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة من الرئيس، شغل السيد منصور (فلسطين) مقعدا على طاولة المجلس.

الرئيس (تكلم بالروسية): أرحب بحضور الأمين العام، معالي السيد بان – كي مون، في هذه الجلسة وأعطيه الكلمة.

الأمين العام (تكلم بالانكليزية): إنني ممتن لإتاحة هذه الفرصة لمخاطبة المجلس بشأن ما يشكل، بدون شك، أحد أهم البنود المدرجة في جدول أعماله وفي جدول أعمالي: الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين.

قبل ثلاثة أسابيع، قدمت إحاطة إعلامية لكم بشأن التطورات المأساوية التي كانت جارية في غزة وجنوب إسرائيل آنذاك. ولئن كنت مسرورا لأن العنف قد انخفض منذئذ، فإن حدة التوتر لا تزال عالية. وإنني أشعر بقلق بالغ حيال إمكانية تجدد العنف، وما يعنيه ذلك للسكان المدنيين في منطقة الصراع ولعملية السلام التي نحاول المضي بها قدما.

وعلى الرغم من المصاعب العديدة على أرض الواقع، تلك المصاعب التي لا بد من معالجتها، فإنني أشيد بالتزام الرئيس عباس ورئيس الوزراء أولمرت بالعملية السياسية. وأنا شخصيا ملتزم التزاما قويا بدعم هذه العملية بكل السبل الممكنة، وأعرب عن إعجابي بكلا الزعيمين على مثابرتهما في مواجهة الكثير من التشكيك.

وينبغي ألا يغيب عن بالنا أن المفاوضات هي الوسيلة الوحيدة لتحقيق التطلعات المشروعة للفلسطينيين بإنهاء

الاحتلال وبدولة مستقلة ذات سيادة، والتطلعات المشروعة للإسرائيليين بأمن مستدام ونهاية للصراع.

وفي أنابوليس، كان المجتمع الدولي شاهدا على تحديد القادة الإسرائيليين والفلسطينيين أنفسهم هدف التوصل إلى اتفاق بنهاية هذه السنة، وعبّر عن دعمه لذلك الهدف. ويحدوني الأمل في أن نتمكن من تحقيق هذا الهدف الطموح. وأعتقد أنه ينبغي أن نسأل أنفسنا جميعا والأطراف الأخرى سؤالين بسيطين. إذا لم يكن هذا هو الهدف فما هو إذن؟ وإذا لم يكن الآن فمتى؟

إن هذه العملية بالغة الأهمية بحيث ينبغي ألا تفقد زخمها من خلال الخمول واللامبالاة، أو أن يطغى عليها العنف. ومن الأساسي أن تتلقى هذه العملية الدعم من جانب المجتمع الدولي، بما في ذلك هذا المجلس.

ولا أزال شخصيا مصمما على العمل من أجل تحقيق السلام في الإطار المتفق عليه وملتزما بذلك، أي وضع حد للاحتلال الذي بدأ في عام ١٩٦٧، وذلك على أسس مؤتمر مدريد ومبدأ الأرض مقابل السلام وقرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢) و ١٥١٥ (٢٠٠٣) ومبادرة السلام العربية. وسيؤدي هذا الإطار إلى إنهاء الصراع وإقامة دولة فلسطينية، تعيش جنبا إلى جنب في سلام وأمن مع إسرائيل، وتحقيق سلام إقليمي شامل. وأؤكد للمجلس أنني أقوم، مع كبار مستشاريي، ببذل جهود لا تكل للمضي قدما بهذه الخطة في جميع اتصالاتنا وفي جميع المحافل المتاحة لنا، بما في ذلك الحوار مع الأطراف المعنية والأطراف الإقليمية والمجموعة الرباعية، وبالطبع مع المجلس نفسه.

وسيقوم الآن السيد باسكو، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، بتقديم تقرير عن التطورات التي جرت خلال الشهر الماضي.

الرئيس (تكلم بالروسية): وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في المشاورات السابقة للمجلس، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد لين باسكو، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية.

تقرر ذلك.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

يجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

ويستمع مجلس الأمن، في هذه الجلسة، إلى إحاطة إعلامية من السيد لين باسكو، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية.

أعطي الكلمة الآن للسيد باسكو.

السيد باسكو (تكلم بالانكليزية): منذ الإحاطة الإعلامية التي قدمتها إلى مجلس الأمن في الشهر الماضي، أعبر عن أسفي لأن الجهود المتواصلة التي بذلت من أجل النهوض بعملية السلام طغت عليها مرة أخرى أعمال العنف والأعداد الكبيرة من الخسائر بين المدنيين والافتقار إلى التحسينات الملموسة على أرض الواقع.

وقد شهدت الفترة المشمولة بالتقرير تصاعدا كبيرا في أعمال العنف، صاحبتها هجمات عسكرية جوية وبرية عنيفة شنتها إسرائيل على غزة؛ وإطلاق الصواريخ وقذائف الهاون على إسرائيل – التي بلغ عددها ٣٩٠ خلال الفترة المشمولة بالتقرير – بما في ذلك استخدام صواريخ أبعد مدى خلال هذا الشهر؛ والاعتداء على مدرسة دينية يهودية في القدس الغربية؛ والعمليات التي قامت بها قوات الدفاع الإسرائيلية في جميع أنحاء الضفة الغربية واستهدفت من يُدعى

أنهم من المتشددين؛ واشتباكات بين قوات الدفاع الإسرائيلية والمتظاهرين الفلسطينيين في مدن الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية. وإجمالا، قُتل في العمليات التي قامت بها قوات الدفاع الإسرائيلية ١٢٤ فلسطينيا، بمن فيهم ٣٦ طفلا، وجُرح ٣٥٩ آخرون. وقُتل ١٣ إسرائيليا، بمن فيهم ٤ أطفال، وجُرح ٥٥ آخرون بواسطة المتشددين الفلسطينيين. ولا يزال التوتر شديدا، بالرغم من الانخفاض الملحوظ في أعمال العنف داخل غزة وحولها في الأسابيع القليلة الماضية.

ويتذكر المجلس أنه عندما اجتمع في دورة طارئة في ١ آذار/مارس، كان العنف داخل غزة وحولها على أشده. واستمرت عملية ”الشتاء الساخن“ التي شنتها قوات الدفاع الإسرائيلية لمدة خمسة أيام وتسببت في قتل العشرات من المدنيين، بما في ذلك قتل ٣١ طفلا، بينما امتدت عمليات الهجوم بالصواريخ من جانب حماس حتى مدينة عسقلان الإسرائيلية، لكي تضع ما يقرب من ربع مليون من المدنيين الإسرائيليين في مدى الصواريخ التي تُطلق من داخل غزة. وأدان الأمين العام الاستخدام المفرط وغير المتناسب للقوة وقتل المدنيين، كما أدان الإطلاق العشوائي للصواريخ، ودعا إلى الوقف الفوري لهذه الهجمات الصاروخية. ونكرر التأكيد على ضرورة أن يمتثل الطرفان للقانون الإنساني الدولي. وللأسف، لم يقم أي طرف بإجراء تحقيقات تستند إلى القانون ومستقلة وشفافة ويمكن الاطلاع عليها في أعمال قتل المدنيين وغيرها من انتهاكات حقوق الإنسان، كما لم يُعلن عن نتائج تلك التحقيقات ولم يُحاسب مرتكبوها، حسبما دعا إليه المفوض السامي لحقوق الإنسان.

ومنذ تلك الإحاطة الإعلامية، امتدت أيضا أعمال العنف إلى القدس والضفة الغربية. وفي ٢ آذار/مارس، أطلقت قوات الدفاع الإسرائيلية النار على طفل فلسطيني وأردته قتيلا أثناء احتجاج على الوضع في غزة. وفي ٦ آذار/مارس، قُتل ثمانية طلاب إسرائيليين، بمن فيهم أربعة أطفال، في هجوم وحشي بالنيران ضد معهد لاهوت يهودي في القدس الغربية قام به فلسطيني من القدس الشرقية. وكان ذلك أول هجوم كبير يقع في القدس منذ ما يقرب من أربع سنوات، وقد أدانه بقوة الأمين العام. وفي ١٦ آذار/مارس، تظاهر عشرات من الإسرائيليين في الضاحية التي يقع فيها منزل القاتل في القدس الشرقية. وساهمت حادثة طعن فيها إسرائيلي في المدينة القديمة، في ١٨ آذار/مارس، في زيادة حدة الجو المتوتر.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وقعت توغلات من جانب قوات الدفاع الإسرائيلية في عدة بلدات في الضفة الغربية، أسفرت عن إلقاء القبض على عشرات الفلسطينيين بدعوى قيامهم بأنشطة قتالية. وفي حادثين منفصلين استهدفا حركة الجهاد الإسلامي في ١٢ آذار/مارس، قُتل أربعة من المتشددين في بيت لحم وقتل متشدد آخر في طولكرم. وتبع هذين الحادثين قيام حركة الجهاد الإسلامي بإطلاق وابل من الصواريخ من داخل غزة على جنوب إسرائيل.

إننا نؤيد الجهود المصرية المبذولة من أجل وقف أعمال العنف، ولا سيما في غزة، وتيسير إعادة فتح المعابر المؤدية إلى غزة تدريجيا بالتنسيق مع الأطراف المعنية. وفي هذا الصدد، نشير إلى الانخفاض الذي حدث مؤخرا في أعمال العنف داخل غزة وحولها، وزيادة الاستيراد المنتظم للإمدادات عبر المعابر. ويُعد ذلك تطورا إيجابيا ولكنه هش للغاية. وندرك تماما احتمال وقوع أحداث عنف أكثر فتكا في القريب العاجل، كما ندرك الخطر الذي تشكله على أمن الفلسطينيين وأمن إسرائيل ومصر، وكذلك على عملية السلام. ونحث جميع الأطراف على العمل بإحساس بالمسؤولية والتعاون مع الجهود المصرية المبذولة. كما نرحب بالجهود المصرية المبذولة من أجل إكمال بناء معبر حدودي جديد. ونشجع زيادة التعاون بين الأطراف المعنية لضمان

إتاحة المرور المشروع من وإلى غزة في جميع نقاط العبور ومعالجة الشواغل المتعلقة بعمليات التهريب المزعومة.

ولا يزال الوضع الإنساني في غزة مصدر قلق بالغ، بالرغم من حدوث تحسن في حجم البضائع التي تدخل إلى القطاع. وفي الشهر الماضي عبر أكثر من ٤٠٠ ١ شاحنة الحدود إلى غزة، كانت ٩٥ في المائة منها تحمل إمدادات تجارية من المستلزمات الأساسية. ويعد ذلك تحسنا بالنسبة إلى الشهور الماضية، ونأمل في حدوث المزيد من التخفيف في المستقبل القريب. وظل دخول واردات الوقود من إسرائيل مستمرا، بالرغم من استمرار النقص في الوقود في قطاعات أساسية، مثل قطاع الصحة. وفي أي يوم من الأيام هناك ما بين ٣٠ و ٥٠ في المائة من عربات الإسعاف لا يمكن استخدامها بسبب العجز في الوقود. وتواصل سلطات المرافق الصحية التخلص من ٦٠ ٠٠٠ متر مكعب من المخلفات الأولية والمخلفات المعالجة للمجاري بإلقائها في البحر كل يوم نتيجة للعجز في إمدادات الوقود والكهرباء وقطع الغيار. ومنع النقص في الوقود قيام ٦٣ في المائة من رحلات الصيد المنتظمة في غزة، مما يزيد من تفاقم السيناريو الاجتماعي الاقتصادي السيئ أصلا. ويتزايد انعدام الأمن الغذائي نتيجة لعدم صرف الرواتب، وهناك ما لا يقل عن ٥٠ ٠٠٠ من المستفيدين الإضافيين أدرجوا في قوائم توزيع المساعدات الغذائية.

كما نلاحظ أنه لم يسمح بعد للجنة الصليب الأحمر الدولية بالوصول إلى الجندي الإسرائيلي الأسير، جيلاد شاليت، وأن واحدا مما يزيد على ١٠ ٠٠٠ من الأسرى الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية توفي في أوائل هذا الشهر، وبذلك يصل عدد الأسرى الفلسطينيين الذين توفوا في السجون الإسرائيلية إلى سبعة أسرى منذ بداية عام ٢٠٠٧.

وفي الضفة الغربية، لا تزال ٥٨٠ من الحواجز التي تضعها قوات الدفاع الإسرائيلية تقيّد حركة الفلسطينيين. وتتزايد باطراد مستويات القيود المفروضة، في عددها وشكلها، كل سنة منذ عام ٢٠٠٥، وهي تشكّل السبب الجذري لتدهور الاقتصاد الفلسطيني. وتستمر القيود المفروضة بالرغم من الجهود الأمنية التي تبذلها السلطة الفلسطينية منذ منتصف عام ٢٠٠٧. وتشير الإسقاطات الأخيرة لصندوق النقد الدولي إلى أنه في ظل الظروف الحالية لن يتعدى معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي معدل النمو السكاني. ويعتبر العمل من أجل تخفيف عمليات الإغلاق داخل الضفة الغربية أمرا أساسيا إذا ما أريد تنمية اقتصاد فلسطيني قادر على البقاء بوصفه أساسا لإقامة دولة فلسطينية تتوفر لها أسباب البقاء. وبالإضافة إلى القيود المفروضة على حركة الفلسطينيين، فإن القيود على حركة موظفي الأمم المتحدة في الضفة الغربية وبين الضفة الغربية والقدس الشرقية تتزايد باستمرار، مما يجعل تنفيذ البرامج عملية صعبة بشكل متزايد.

وقد تواصلت أنشطة الاستيطان الإسرائيلية خلال الفترة المشمولة بالتقرير في الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية. فأُعلن هذا الشهر عن عطاءات وتراخيص لبناء مئات من الوحدات السكنية، ويستمر البناء في مستوطنات عديدة وفي الهياكل الأساسية مثل الطرق المقامة لاستخدام المستوطنين. وأعلنت الحكومة الإسرائيلية أن عمليات توسيع المستوطنات سوف تستمر في القدس الشرقية.

وقد أعربت منظمة التحرير الفلسطينية عن القلق إزاء الحفريات الأثرية الإسرائيلية في حارة سلوان الفلسطينية في القدس الشرقية المتاخمة للحرم الشريف وجبل الهيكل. وأعربت منظمة التحرير عن شواغل إضافية إزاء خطط مزعومة لجلب المزيد من المستوطنين الإسرائيليين إلى منطقة باب العمود في القدس الشرقية، بالإضافة إلى نقل أفراد

الشرطة الإسرائيلية إلى مركز الشرطة المقام في وسط منطقة المستوطنة المقترحة هاء – ١ الواقعة بين إسرائيل ومعالي أدوميم شرقا.

إن جميع الأنشطة الاستيطانية في القدس الشرقية وفي أي مكان آخر في الضفة الغربية يشكل انتهاكا للقانون الدولي وقرارات مجلس الأمن. وفشل إسرائيل في وقف الأنشطة الاستيطانية بما في ذلك النمو الطبيعي، أو في تفكيك مراكز الاستيطان الأمامية المقامة بعد آذار/مارس ٢٠٠١، يتعارض مع خارطة الطريق. وقد أعلن الأمين العام عن قلقه إزاء ذلك وعن وجوب اتخاذ إجراءات عاجلة بهذا الشأن.

وتستمر أعمال بناء جدار الفصل داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة، ما يشكل انحرافا عن الخط الأخضر ويتعارض مع فتوى محكمة العدل الدولية. وفي هذه الأثناء، تزايد عدد البيوت المهدمة في الضفة الغربية بشكل ملحوظ. ومنذ بداية هذا العام جرى هدم ١٠٠ مبنى – نصفها على الأقل للسكن – مما خلف ما يقارب ٤٠٠ مشرد فلسطيني.

ولا يوجد الكثير مما أستطيع الإبلاغ عنه حول وضع المفاوضات الثنائية. وهذا يمثل انعكاسا إيجابيا للسرية التي يجري الحفاظ عليها، مما يمكِّن القادة الإسرائيليين والفلسطينيين من الخوض في مناقشات صريحة. ونتيجة للعدد الكبير من المصابين الفلسطينيين في غزة، علق الرئيس الفلسطيني عباس المفاوضات الثنائية لفترة ما.

ولكن الاجتماعات بين رئيسي الفريقين المفاوضين استؤنفت مؤخرا ويستمر عمل عدد من المجموعات الفنية التي شكلها الطرفان. كما حضر رئيس الوزراء الفلسطيني فياض ومسؤول رفيع المستوى من وزارة الدفاع الإسرائيلية الاجتماع الثلاثي الأول المعني برصد تنفيذ المرحلة الأولى من التزامات خارطة الطريق، الذي استضافه الفريق فريزر من الولايات المتحدة.

إننا ندعم جهود الإصلاح التي تقوم بها حكومة رئيس الوزراء فياض. وقد أكدت بعثة لصندوق النقد الدولي مؤخرا أنه على الرغم من الظروف الصعبة، فقد اتخذت تدابير مالية مدعاة للإعجاب، بما في ذلك إجراءات مراقبة النقد المالي وإنشاء نظام محاسبة جديد للإبلاغ المالي.

وما زالت خطة التنمية الفلسطينية في مرحلة وضع اللمسات الأخيرة عليها وسوف تعرض قريبا على المجتمع الدولي لتأمين دعمها. وبلغت احتياجات تمويل النفقات المتكررة في عام ٢٠٠٨ ما قيمته ١,٧ بليون دولار، وتم إعلان التبرعات حتى الآن بمبلغ ١,٢ بليون دولار، وسيتم تحويل نصف المبلغ المعلن قبل نهاية آذار/مارس. وبالتالي، هناك عجز بقيمة ٥٠٠ مليون دولار للنفقات المتكررة.

وعقد اجتماع للرؤساء المشاركين لمؤتمر باريس للمانحين، ضم وزير خارجية فرنسا كوشنير، والمفوض فيرارو والدنر من المفوضية الأوروبية، ووزير خارجية النرويج ستوهر، وممثل المجموعة الرباعية طوني بلير، وذلك لتقييم الحالة منذ انعقاد مؤتمر باريس. وسيعقد الاجتماع المقبل للجنة الاتصال المخصصة في ٢ أيار/مايو في لندن، باستضافة المملكة المتحدة والنرويج.

واستمرت جهود إصلاح وتدريب وتجهيز قوات الأمن الفلسطينية في الضفة الغربية خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ويجري حاليا تدريب ما يقارب ١ ٠٠٠ من الأفراد في الأردن بدعم من المنسق الأمني للولايات المتحدة، وذلك لانتشارهم في الضفة الغربية في نيسان/أبريل وأيار/مايو. وأصدر الرئيس عباس مرسوما بإصلاح جهاز الاستخبارات للسلطة الفلسطينية. وقدم وزير الداخلية تقريرا شاملا عن حالة الأمن في الضفة الغربية. وقامت قوات الأمن الفلسطينية بعمليات لنزع سلاح أفراد المليشيات واعتقالهم في الضفة الغربية.

ولكن ما زال الكثير مما يتعين على السلطة الفلسطينية القيام به بغية تثبيت النظام والقانون في مدن الضفة الغربية والوفاء بالتزامات مكافحة الإرهاب المنصوص عليها في خارطة الطريق. ومن أجل الوفاء بتلك الالتزامات بشكل فعال، لا بد من تعزيز التعاون الأمني بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية.

وتواصل المجموعة الرباعية اتصالاتها الوثيقة على مستوى الممثلين الرئيسيين والمبعوثين. وتجري حاليا مناقشة فكرة انعقاد الاجتماع الدولي من جديد في موسكو في الفترة القادمة. ونحن نؤيد فكرة عقد مثل هذا الاجتماع.

كما نواصل التأكيد على الدور الحيوي للدول العربية في دعم عملية السلام، والأهمية المركزية لمبادرة السلام العربية والحاجة في النهاية إلى سلام إقليمي شامل. وقد عقد وزراء الخارجية في جامعة الدول العربية اجتماعا في القاهرة بتاريخ ٥ آذار/مارس تمهيدا لمؤتمر القمة العربية المقرر عقده في ٢٩ و ٣٠ آذار/مارس في دمشق.

وقد أحطنا علما بدعم الوزراء لخطة النقاط السبع التي أعلنها الرئيس اليمني صالح والداعية إلى عودة الوضع في غزة إلى ما كان عليه قبل سيطرة حماس في حزيران/يونيه الماضي، وإجراء انتخابات مبكرة، واستئناف الحوار على أساس الاتفاقات الفلسطينية السابقة.

وأفادت التقارير أن ممثلي فتح وحماس أجروا مناقشات بناءة في صنعاء. ومن حيث المبدأ، فإننا نعتقد أن وحدة السلطة الفلسطينية الشرعية يجب أن تستعاد بالوسائل السلمية دعما للعملية السياسية بغية التوصل عن طريق التفاوض السلمي إلى حل إنشاء الدولتين، ونعتقد أن البلدان العربية لها دور ريادي في دعم تلك الجهود.

وقد ظل الوضع هادئا في الجولان السوري المحتل خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ولكن الأنشطة الاستيطانية تواصلت.

وما زال لبنان في قبضة أزمة سياسية حادة. وقد جرى بالأمس تأجيل الجلسة البرلمانية لانتخاب الرئيس للمرة السابعة عشرة منذ ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧.

ويؤيد الأمين العام تأييدا راسخا مبادرة الجامعة العربية ويشجع الأطراف على تيسير تنفيذها. فكلما استمرت حالة الطريق المسدود، تزايدت احتمالات تردي الحالة، سواء من الناحية السياسية أو من ناحية الحالة الأمنية.

ومع أن الجو الأمني العام ظل هادئا نسبيا وبدون حوادث كبيرة، فقد زاد التوتر والقلق في صفوف الناس خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وفي ١٦ شباط/فبراير، وقعت صدامات في بيروت بين مؤيدي مختلف المجموعات التابعة للأكثرية والمعارضة، مما أسفر عن جرح ٢٠ شخصا.

وقد تعهد المسؤولون من الجانبين بالتعاون مع قوات الجيش اللبناني لمنع تكرار مواجهات مماثلة. ووقعت صدامات بين فتح وجند الشام بتاريخ ٢١ آذار/مارس، في مخيم عين الحلوة للاجئين الفلسطينيين، في جنوب لبنان وأسفر الحادث عن مقتل شخص واحد.

واستمرت حالة الهدوء في منطقة عمليات قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، مع حدوث ارتفاع في مستوى التوتر. وقد كانت قوات الدفاع الإسرائيلية على درجة كبيرة من التأهب على طول الخط الأزرق منذ اغتيال عماد مغنية في ١٢ شباط/فبراير، وأعلنت القوات المسلحة اللبنانية عن اتخاذ إجراءات محددة ونشر مزيد من القوات في حال وقوع هجوم.

وخلال الفترة نفسها، وقع عدد متزايد بشكل ملحوظ من اختراقات جيش الدفاع الإسرائيلي للمجال

الجوي اللبناني، بحيث وصل عدد الاختراقات المبلغ عنها من جانب قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان خلال أسبوع واحد ٢٢٢ اختراقا، أي من ١١ إلى ١٧ آذار/مارس. وتشكل هذه الاختراقات انتهاكا خطيرا لسيادة لبنان والخط الأزرق وتقويضا لمصداقية المؤسسات الوطنية اللبنانية وقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان.

وتقوم قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان حاليا بإجراء تحقيق في انتهاك مزعوم للمياه الإقليمية اللبنانية. وعلى الرغم من الزيادة العامة في حالة التوتر، فقد أكدت جميع الأطراف لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان على أنها لا تسعى إلى تجدد العمليات العدائية.

وفي ما يتعلق بمخيم نهر البارد الفلسطيني، فقد انتهت وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، بالتعاون مع الجيش اللبناني ومكتب رئيس الوزراء، من وضع المخطط العام لإعادة بناء المخيم. وستحتاج جهود إعادة البناء إلى فترة طويلة وستكون عملية معقدة، وستتطلب الدعم الكامل من مجتمع المانحين الدوليين.

إن استمرار العملية السياسية بين الإسرائيليين والفلسطينيين تكتسي أهمية بالغة في ضوء التطورات السلبية العديدة التي تهدد بتقويضها. ولا يمكن الحفاظ على العملية إلا من خلال بذل جهود أكبر لتنفيذ المرحلة الأولى من خارطة الطريق وتحسين الظرف الاقتصادية والأمنية. كما ينبغي للمجتمع الدولي وجميع الأطراف الإقليمية أن تقدم دعما قويا للجهود الرامية إلى تحقيق وقف لأعمال العنف في غزة وما حولها، وإعادة فتح المعابر في أجواء تتم فيها معالجة الشواغل الأمنية للفلسطينيين وإسرائيل، ومصر. وإذا لم نقم بذلك، سيكون اندلاع مزيد من أعمال العنف احتمالا فعليا تماما، وستكون له عواقب وخيمة على المدنيين، والسلم والأمن الإقليميين، والعملية السياسية ذاتها.

وما فتئ الأمين العام يلتزم بدعم جميع الجهود بغية كفالة التنفيذ التام لقرارات مجلس الأمن بشأن الصراع العربي الإسرائيلي من خلال المفاوضات.

الرئيس (تكلم بالروسية): أشكر السيد باسكو على بيانه.

وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه بين أعضاء المجلس، أود أن أذكر جميع المتكلمين بأن يقصروا بياناتهم على ما لا يزيد على خمس دقائق لتمكين المجلس من أداء عمله بطريقة فعالة. ويُرجى من الوفود التي أعدت بيانات طويلة أن توزع نصوصها المطبوعة، وأن تدلي ببيان موجز في القاعة.

أعطي الكلمة الآن للمراقب الدائم عن فلسطين.

السيد منصور (فلسطين) (تكلم بالانكليزية): أود أن استهل بياني بالإعراب عن امتناننا وشكرنا للأمين العام على مشاركته معنا اليوم، وعلى بيانه، وفي المقام الأول، على التزامه ببذل كل ما بوسعه لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي الذي بدأ عام ١٩٦٧، وتحقيق الحل القائم على دولتين استنادا إلى الأسس المعروفة التي سردها. وستواصل فلسطين التعاون معه ومع مجلس الأمن بغية تحقيق تلك الغاية.

كما أود أن أشكر السيد باسكو على بيانه، وعلى التوصيات والاستنتاجات الواردة فيه.

(تكلم بالعربية)

مرة أخرى أجد نفسي ملزما بأن أنقل إلى مجلسكم الموقر التطورات السلبية والخطيرة التي حدثت في الفترة الأخيرة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية، نتيجة للسياسات غير القانونية والهدامة التي تنتهجها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال. فبدلا من التوجه نحو ترسيخ أسس للسلام العادل والدائم والشامل، يفضي في

نهاية هذا العام إلى اتفاقية سلام تؤدي إلى قيام دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة، ومتواصلة، وقابلة للحياة، على أساس حدود عام ١٩٦٧، تواصل الحكومة الإسرائيلية تقويضها المتعمد لأبسط الإنجازات التي تصب في مصلحة السلام. وتستمر إسرائيل في انتهاج سياساتها غير القانونية بهدف ترسيخ احتلالها وتوطيد استعمارها للأرض الفلسطينية، بما في ذلك القدس الشرقية، عبر إجراءات غير قانونية، من بينها الأنشطة الاستيطانية، وبناء الجدار العازل، ومصادرة الأراضي، وفرض الحصار الخانق والعقاب الجماعي، والاعتداءات العسكرية الوحشية المستمرة، والجرائم الأخرى التي لا حصر لها، التي ترتكبها قوات الاحتلال الإسرائيلي، ويرتكبها المستوطنون الإسرائيليون المتعصبون ضد السكان المدنيين الفلسطينيين.

لقد شهدت الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية، وخاصة في الأسابيع الأخيرة، تطورات خطيرة، ومزيدا من التدهور وعدم الاستقرار، تتطلب من المجلس أن يوليها اهتماما كاملا وبشكل عاجل. ومن هذه التطورات، جرائم القتل الوحشية التي ارتكبتها قوات الاحتلال الإسرائيلي ضد المدنيين الفلسطينيين، بمن فيهم الأطفال، وخاصة في قطاع غزة، وإعلان الحكومة الإسرائيلية عن خطط لتوسيع المستوطنات غير القانونية في الأرض الفلسطينية المحتلة، وخاصة في القدس الشرقية وما حولها.

وفي ما يتعلق بقطاع غزة بصفة خاصة، فإنه عقب التهديدات التي أطلقها المسؤولون الإسرائيليون بشن هجمات عسكرية واسعة النطاق ضد الشعب الفلسطيني الرازح تحت احتلالهم في قطاع غزة، بما فيها تهديد نائب وزير الحرب في إسرائيل بارتكاب ”محرقة“ ضد السكان الفلسطينيين في قطاع غزة، شنت قوات الاحتلال الإسرائيلي في ٢٧ شباط/فبراير ٢٠٠٨، هجوما عسكريا بربريا على شمال قطاع غزة أدى إلى سقوط ما يزيد على ١٢٠ شهيدا فلسطينيا، معظمهم من المدنيين الأبرياء داخل بيوتهم، وبينهم ما يزيد على ٢٥ طفلا، بمن فيهم أطفال رضع و ١٠ نساء، بالإضافة إلى أكثر من ٣٠٠ جريح من المدنيين. واستمرت هذه الحملة الشرسة لمدة أربعة أيام، استخدمت إسرائيل خلالها كافة أنواع الأسلحة من قصف الطائرات والمروحيات العسكرية، وقذائف الدبابات والزوارق الحربية على مناطق سكنية مكتظة، أدت إلى وقوع خسائر بشرية فادحة ودمار واسع النطاق في الممتلكات الخاصة والعامة، وفي البنى التحتية.

وعلى الرغم من تحذيرات الهيئات الدولية والمنظمات الإنسانية بشأن الحالة الخطيرة في قطاع غزة، وعلى الرغم من تحذيراتنا المستمرة من خلال الرسائل المتتالية التي تم توجيهها إلى مجلس الأمن بهذا الخصوص، والبيانات التي ألقيت أمامه، وعلى الرغم من مناشدة أعضاء المجلس الأطراف احترام التزاماتها بموجب القانون الدولي عقب الاجتماع الطارئ لمجلس الأمن في ١ آذار/مارس ٢٠٠٨، واصلت إسرائيل حملتها العسكرية دون أدنى التفات لهذه النداءات الدولية. وهنا، لا بد لنا أن نؤكد على العواقب السلبية لعجز مجلس الأمن عن اعتماد قرار يدين بشكل واضح الأعمال العدوانية التي تقوم بها إسرائيل ويطالبها بوقف انتهاكاتها الصارخة للقانون الدولي وقانون حقوق الإنسان، وخاصة اتفاقية حقوق الطفل التي تشدد على ضرورة اتخاذ جميع التدابير الممكنة لضمان حماية الأطفال ورعايتهم في زمن الصراعات المسلحة، والقانون الإنساني الدولي، وتحديدا المادة ٣٣ من اتفاقية جنيف الرابعة، التي تحظر الأعمال الانتقامية ضد السكان المدنيين وفرض العقاب الجماعي عليهم. وقد زادت هذه الاعتداءات المستمرة من حدة معاناة شعب يعيش أصلا في ظروف قاسية وصعبة للغاية بسبب الحصار الخانق الذي تفرضه السلطة القائمة بالاحتلال على السكان المدنيين في

قطاع غزة منذ أشهر عديدة، والكارثة الإنسانية والبيئية الناجمة عنه التي لحقت بهم.

يتم تبرير هذه الجرائم باستمرار من قبل إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بحجة الأمن والحق في الدفاع عن النفس ومكافحة الإرهاب. وهنا نكرر ما قلناه سابقا وبكل وضوح، إن ما من شيء يبرر قتل الأطفال. وحينما يصبح ذبح الأطفال الأبرياء أمرا مقبول أو مبررا على نحو ما، وتحت أي ذريعة، فإننا نعلم أننا غرقنا بشكل كامل في نفق مظلم حيث هناك انعدام كامل للقانون، وانعدام للمنطق أو العقل، وانعدام للأخلاق، وانعدام للضمير، وانعدام للإنسانية. وحينما نعجز عن التصدي لهذه الأعمال الوحشية والبشعة، فإننا نبدأ ندرك بمرارة أن معايير القانون وحقوق الإنسان لا تنطبق بشكل متساو على جميع الناس، بل ولا تنطبق على الأطفال والنساء أو على كبار السن أو المعوقين. وهذا التصور ماثل بشكل خطير أمام الشعب الفلسطيني، الذي قتلت قوات الاحتلال الإسرائيلي أكثر من ١ ٠٠٠ طفل من أبنائه منذ عام ٢٠٠٠ بذريعة الأمن.

وفي هذا الصدد، لا بد أن نؤكد على أن الأمن والحرية ومستويات المعيشة الأساسية من حق جميع الشعوب دون تمييز، وليست حكرا على دين أو جنس أو لون أو عرق. ومن حق الشعب الفلسطيني بأطفاله ونسائه وشبابه ورجاله، كسائر شعوب الأرض، أن يحيا وينعم بالازدهار وبالأمن والأمان. وفوق ذلك كله، من حقه أن يحيا حرا عزيزا في أرضه، أرض أجداده، بعد احتلال زاد عمره على أربعين عاما ولجوء في المخيمات، وشتات يشارف على عامه الستين. كما أن من حق الشعب الفلسطيني أن توفر له الحماية الدولية، وفقا للقوانين والأعراف الدولية.

ووفقا لميثاق الأمم المتحدة، فإن الأمن والسلم يتحققان باتخاذ التدابير المشتركة والفعالة لمنع الأسباب التي تهددهما ولإزالتها، وقمع أعمال العدوان وغيرها من وجوه الإخلال بالسلم. وبالتالي، فإننا نؤكد أن الأمن والسلم في منطقتنا لن يتحققا إلا بإزالة أعمال العدوان المتمثل والاحتلال الإسرائيلي للأرض الفلسطينية. وهذا يتطلب اتخاذ خطوات جدية تؤدي إلى إنهاء هذا الاحتلال بجميع أوجهه وتمكن الشعب الفلسطيني من ممارسة حقه في تقرير المصير، بناء على مبدأ المساواة في الحقوق بين الشعوب، الذي نص عليه الميثاق.

إن ذريعة الأمن الجوفاء التي تستخدمها وتستغلها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بينما في واقع الأمر تتجاهل كونها سلطة احتلال، تتلخص في سعيها المستمر، من خلال أعمالها وتدابيرها إلى إطالة أمد احتلالها للأرض الفلسطينية، والتستر على توسيع استعمارها الاستيطاني، واستيلائها على المزيد من الأرض الفلسطينية. فأي أمن تريد أن تحققه إسرائيل بمواصلة استعمراها للأرض الفلسطينية؟ وأي أمن تريد أن تحققه إسرائيل بتحويل الأرض الفلسطينية إلى معازل وكانتونات وسجون كبيرة؟

وتواصل إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، اضطلاعها، وبلا هوادة، بالأنشطة الاستيطانية الاستعمارية، وتواصل تشييد الجدار العازل غير القانوني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك في القدس الشرقية وما حولها، في خرق فاضح وخطير للقانون الدولي، بما في ذلك اتفاقية جنيف الرابعة، ولقرارات الأمم المتحدة وللفتوى الصادرة عن محكمة العدل الدولية في ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٤، وفي انتهاك لالتزاماتها وتعهداتها بموجب خريطة الطريق.

وفي هذا الصدد، وفي إطار محاولاتها لفرض الحقائق المادية على الأرض، أعلنت إسرائيل – فور استئناف عملية السلام عقب انعقاد مؤتمر أنابوليس في أواخر شهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ عن مواصلة خططها التوسعية وغير

القانونية لبناء ما يقارب ٢ ٠٠٠ وحدة استيطانية جديدة في منطقة القدس الشرقية المحتلة، تصعيدا لمحاولاتها غير القانونية لتغيير طابع ومركز المدينة المقدسة وتركيبتها الديمغرافية سعيا لتهويدها. وقد اشتملت ميزانية وزارة الإسكان الإسرائيلية لعام ٢٠٠٨ على تمويل بناء ٥٠٠ وحدة استيطانية في منطقة جبل أبو غنيم، فضلا عن ٢٤٠ وحدة في مستوطنة معاليه أدوميم شرق القدس. وكذلك أعلن رئيس الوزراء الإسرائيلي، إيهود أولمرت، منذ أسبوعين، عن الموافقة على بناء ٧٥٠ وحدة استيطانية جديدة في مستوطنة جفعات زئيف شمال القدس الشرقية المحتلة، كما أعلن عن خطط لبناء ٤٠٠ وحدة استيطانية جديدة في حي النبي يعقوب في القدس الشرقية. وفضلا عن ذلك، فقد أعلن رئيس الوزراء الإسرائيلي، مؤخرا وعلنا، أن إسرائيل لن توقف بناء المستوطنات في الأرض الفلسطينية المحتلة، خاصة في القدس الشرقية، في خرق خطير للقانون الدولي، وتحد صارخ لإرادة المجتمع الدولي، ولجهود إحياء عملية السلام.

في الواقع، فإنه لا يمكن لحملة الاستيطان غير القانونية وعملية السلام أن تتعايشا، ولا يمكن فصل عملية السلام عن الحالة القائمة على أرض الواقع؛ وذلك لأن هذه الأعمال تهدد استمرار عملية السلام برمتها، وتعيق الطريق نحو تحقيق تسوية سلمية عادلة ودائمة، وتقوض الفرص المستقبلية في تحقيق الحل القائم على وجود دولتين، فلسطين وإسرائيل، تعيشان جنبا إلى جنب في أمن وسلام على أساس حدود عام ١٩٦٧. هذا التقويض المادي لحل الدولتين أكدت عليه هيئات دولية عدة، وتقارير عديدة حول الآثار الخطيرة والسلبية للاستيطان الاستعماري المتواصل على مستقبل عملية السلام. وفي هذا الصدد، فقد تضمن تقرير مكتب الشؤون الإنسانية وتنسيق الإغاثة في حالات الطوارئ، الصادر في تموز/يوليه ٢٠٠٧، حقائق رهيبة تشير إلى أن المستوطنات، والبؤر الاستيطانية والقواعد العسكرية، والطرق وغيرها من البنى التحتية التي أقامتها إسرائيل، والتي هي ممنوعة على الفلسطينيين، تحتل الآن ما يزيد على ٣٨ في المائة من مساحة الضفة الغربية.

إن هذه الإجراءات غير القانونية والمتواصلة التي تتخذها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، وتوقيتها هي إجراءات مترابطة مع بعضها البعض، سواء الأنشطة الاستيطانية في القدس الشرقية وسائر أنحاء الضفة الغربية؛ ومحاولات التخريب المتعمد والمتكررة للجهود الأمنية التي تبذلها السلطة الفلسطينية؛ وزيادة عدد الحواجز ونقاط التفتيش بدلا من إزالتها؛ وتشديد الحصار على قطاع غزة والعدوان المتواصل عليها لعزلها عن الضفة الغربية. وعلاوة على المعاناة الشديدة للشعب الفلسطيني، فإن جميع هذه الأعمال والإجراءات الإسرائيلية تقوض دور السلطة الفلسطينية، وتلحق ضررا كبيرا بعملية السلام، وتثير شكوكا جدية بشأن حسن نوايا إسرائيل في إجراء مفاوضات، فيما تواصل هذه الأعمال والإجراءات غير القانونية والهدامة.

إن قتل المدنيين الفلسطينيين وتدمير ممتلكاتهم والبنى التحتية؛ وسجن الآلاف في السجون الإسرائيلية؛ وفرض الحصار والعقاب الجماعي والتجويع؛ وامتهان الكرامة والتخويف والترهيب؛ وأنشطة الاستيطان الاستعماري، وغيرها من الانتهاكات الإسرائيلية الجسيمة لحقوق الإنسان، تتعارض كلية مع السلام. ومن شأن هذه الانتهاكات أن تبدد جميع الآمال، وتعيق عملية السلام وتستترف زخمها ومصداقيتها، وتؤدي إلى تدهور الوضع على الأرض، وتؤجج دوامة العنف وعدم الاستقرار، ولا تخدم سوى أغراض المتطرفين، وتجعل تحقيق السلام أمرا بعيد المنال. لا بد من وضع حد لهذه الانتهاكات؛ ولا بد من مساءلة السلطة القائمة بالاحتلال عن جرائمها وانتهاكاتها وإرغامها على الامتثال لالتزاماتها القانونية.

في ضوء هذه التطورات الخطيرة، يتعين على المجتمع الدولي، وخاصة مجلس الأمن، أن يتحمل مسؤولياته، وأن يتخذ الإجراءات والتدابير اللازمة لوضع حد للخروقات والانتهاكات الخطيرة التي ترتكبها إسرائيل للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني الدولي، وعلى الخصوص اتفاقية جنيف الرابعة، وقانون حقوق الإنسان، وقرارات الأمم المتحدة. ويجب على مجلس الأمن اتخاذ إجراءات وتدابير عملية وعاجلة، بما في ذلك اللجوء إلى إجراءات نص عليها ميثاق الأمم المتحدة، لضمان تقيد إسرائيل بدقة تامة بجميع التزاماتها بموجب القانون الدولي، ووقف ممارساتها غير القانونية، التي تهدد الجهود الدولية المبذولة لإنجاح عملية السلام. وينبغي إجبار إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على أن تقوم بتجميد جميع الأنشطة الاستيطانية، وإلغاء قراراتها الأخيرة، والبدء بإزالة البؤر والمواقع الاستيطانية، وأن تدعى لاتخاذ تدابير بناء الثقة لإظهار جديتها في معالجة هذه المسألة البالغة الأهمية. إن اتخاذ هذه الخطوات أمر حيوي لتهدئة الأجواء وتحسينها، وإحياء الزخم، والمساعدة على دفع عملية السلام قدما لكي تحقق أهدافها المعلنة.

علاوة على ذلك، فإن فشل مجلس الأمن في تحمل مسؤولياته إزاء الوضع الإنساني المتدهور والمأساوي في الأرض الفلسطينية المحتلة، ليس من شأنه سوى تشجيع السلطة القائمة بالاحتلال على التمادي أكثر في انتهاكاتها للقانون الدولي، وارتكاب الجرائم ضد الشعب الفلسطيني بدون عقاب، وتقويض عملية السلام الهشة برمتها في المنطقة. ولا يمكن للمجتمع الدولي أن يستمر في السماح بحبس وخنق جميع السكان المدنيين الفلسطينيين في قطاع غزة تحت وطأة الحصار الذي تفرضه السلطة القائمة بالاحتلال. لا بد من إرغام إسرائيل على فتح المعابر الحدودية للقطاع للسماح بحركة الأشخاص والبضائع، بما في ذلك المواد الغذائية والطبية ومواد البناء وغيرها من المواد الضرورية، والسماح بدخول المساعدات الإنسانية التي تمس الحاجة إليها إلى قطاع غزة.

وفي هذا الصدد، نعيد التأكيد على استعداد السلطة الفلسطينية لتولي مسؤولية الجانب الفلسطيني من المعابر الحدودية لقطاع غزة ودعوة إسرائيل إلى الاستجابة لهذه المبادرة. إن الوضع الراهن في قطاع غزة وضع إنساني كارثي لا يمكن السكوت عليه، ولا بد من القيام بعمل عاجل لرفع المعاناة عن السكان المدنيين على كل المستويات وفي جميع القطاعات ولتحسين الأوضاع على الأرض. هذه الإجراءات ليست ضرورية من الجانب الإنساني فحسب، بل إنها إلزامية لتحقيق السلام. ولا يتوقع أحد من شعب يعاني ويقاسي من أعمال وإجراءات قمعية وغير إنسانية أن تكون له أية آمال في السلام أو أن يؤمن حتى بفرص تحقيقه.

ونؤكد مرة أخرى أننا سنواصل اللجوء إلى مجلس الأمن حتى يضطلع بمسؤولياته، وسنواصل اللجوء إلى أجهزة الأمم المتحدة الأخرى، بما في ذلك الجمعية العامة والأطر الدولية الأخرى، لوضع حد للانتهاكات والجرائم التي ترتكبها إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني وضد حقوقه غير القابلة للتصرف، وفي مقدمتها الحق في الحياة والحق في تقرير المصير وحق اللاجئين الفلسطينيين في العودة وإيجاد حل عادل لقضيتهم وفقا لقرار الجمعية العامة ١٩٤ (د-٣)، والحق في إقامة دولة فلسطين المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية، التي لا يمكن أن يكون هناك حل سلمي بدونها، فالقدس هي قلب فلسطين النابض.

إن الطريق إلى الأمن يمر عبر بوابة السلام والعدل، فلا يوجد حل عسكري لهذا الصراع والعنف لا يولّد إلا العنف، واستمرار الاحتلال والاستيطان الاستعماري سيؤدي في النهاية إلى إهدار أية فرص حقيقية لتحقيق الحل السلمي الدائم والعادل للصراع الفلسطيني الإسرائيلي

وللصراع العربي الإسرائيلي برمته. ونؤكد أن محاولات رسم مستقبل شعبنا في إطار حل الكانتونات والمعازل وتمزيق الضفة الغربية بالمستوطنات وبالجدار العازل وبالحواجز ونقاط التفتيش، وحصار قطاع غزة وأعمال العدوان ضد الشعب الفلسطيني سيحول بشكل كامل دون تحقيق الهدف الذي نصبو إليه، وهو تحقيق السلام الدائم والعادل والشامل.

وفي الختام، أعيد ما أكد عليه الرئيس محمود عباس أن هناك شريكا فلسطينيا على استعداد للجلوس على طاولة المفاوضات مع شريك إسرائيلي جاد، للوصول إلى حل يستند إلى قرارات الشرعية الدولية، ومبادرة السلام العربية، وخطة خريطة الطريق. نريد حلا دائما وعادلا يضمن إنجاز السلام وازدهاره، وليس حلا جزئيا منفردا أو مؤقتا يقضي على فرص تحقيق السلام في منطقتنا. ونؤكد للمجتمع الدولي بأسره أننا نؤمن بأن الحق فوق القوة، وأننا سنظل وبنفس العزيمة، متمسكين بحقوقنا وحمايتها، وبرغبتنا في السلام. ونتوجه مرة أخرى بنداء إلى المجتمع الدولي لأن يقوم بدوره لمساعدتنا في تحقيق السلام في الأرض المقدسة – السلام في أرض السلام.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن لممثل إسرائيل.

السيد غيلرمان (إسرائيل) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي في البداية بأن أهنئكم، سيدي الرئيس، على إدارتكم القديرة للغاية لأعمال المجلس هذا الشهر، وأن أشكركم على قيادتكم الملتزمة بالمبادئ. ونشعر بالامتنان أيضا للأمين العام لتشريفنا بحضوره في مستهل هذه الجلسة ولالتزامه بإيجاد حل لهذه القضية. كما أود أن أشكر وكيل الأمين العام باسكو على إحاطته الإعلامية.

أما بعد، فأود فحسب توضيح أن إسرائيل لم تتخذ إجراءات قط، ولا تتخذ إجراءات، ضد من يسمون متشددين مزعومين، وإنما ضد من أعلن أنهم إرهابيون وأمرهم معلوم دوليا. وأرجو بالتأكيد ألا يكون المصطلح ”المتشددون المزعومون“ هو تعريف الأمم المتحدة الجديد للإرهاب.

إن صراع المعتدلين المحتدم ضد المتطرفين في أنحاء العالم هو التحدي الحقيقي في عصرنا. ففي جميع أنحاء المعمورة، تسعى قوى التطرف إلى تحويل الصراعات السياسية القابلة للحل إلى حروب دينية لا نهاية لها، مستخدمة في ذلك جميع وسائل العنف التي في متناولها. وهي لا تحارب دفاعا عن حقوق خاصة بها، بل لتحرم الآخرين من حقوقهم. ففي منطقتنا، تستخدم إيران، وهي دولة معروفة بأنها راعية للإرهاب، أذنابها مثل حزب الله في لبنان وحماس بين الفلسطينيين لاجتذاب المعتدلين إلى معركة كونية، لا يتعلق النصر فيها بإنجاز ما بل يتعلق بالإبادة التامة.

وعقيدة المتطرفين ذاتها تجعل الحوار معهم مستحيلا. ولهذا السبب، تدرك إسرائيل والدول الأخرى المماثلة لها في التفكير أن التعامل مع المتطرفين يمثل في الواقع معادلة صفرية. وعلى النقيض من ذلك، يمكن أن تؤدي المفاوضات مع المعتدلين، كما تفعل إسرائيل مع قيادة السلطة الفلسطينية المعتدلة التي تنبذ الإرهاب والعنف، إلى فائدة كبيرة لكلا الطرفين. وأرجو مخلصا أن أصدق أن زميلي الفلسطيني الموقر يمثل المعتدلين في الواقع، بالرغم من الصورة المشوهة للغاية التي وجد لزاما عليه أن يرسمها اليوم.

وكما رأينا، سيفعل المتطرفون كل شيء لكسر ائتلاف المعتدلين وتدمير جميع احتمالات السلام. ففي خلال الشهر الماضي وحده، أطلقت حماس أكثر من ٣٠٠ صاروخ على إسرائيل، ٢٣ صاروخا منها على الأقل قذائف من نوع غراد الإيرانية الصنع أصابت مدينة عسقلان، وهي مدينة ساحلية ذات طابع قديم يبلغ عدد سكانها ١٢٠ ٠٠٠

نسمة. وآذنت الهجمات الصاروخية بتصعيد العنف لا من حيث العدد فحسب، ولكن أيضا في الأسلحة. فصواريخ غراد، التي تم تهريبها إلى داخل قطاع غزة من إيران خلال فترة اقتحام معبر غزة في كانون الثاني/يناير الماضي، أبعد مدى وأكبر في رؤوسها الحربية، وتتناثر شظاياها بمجرد ارتطامها بالأرض. وسلاح حماس المفضل الجديد هذا معناه أن يعيش ربع مليون من المدنيين الإسرائيليين الآن في خوف دائم من نيران الصواريخ. ولنا جميعا أن نشكر إيران على إضافتها سلاحا جديدا إلى ترسانة حماس، علاوة على هجماتها الانتحارية الشنعاء وصواريخ القسام الفتاكة.

وتتحمل حماس والدول الإرهابية الداعمة لها وحدها المسؤولية عن تصعيد العنف. وكان الأمين العام على حق في إبلاغه المجلس في الاجتماع الذي عقد في وقت سابق من هذا الشهر ”إنني أدين الهجمات الصاروخية الفلسطينية، وأدعو إلى الوقف الفوري لأعمال الإرهاب تلك، التي لا تخدم أي هدف، وتعرض المدنيين الإسرائيليين للخطر، وتجلب البؤس للشعب الفلسطيني“. (*S/PV.5847*، الصفحة ٣). والواقع أن ذلك – بوضوح وبساطة – هو الإرهاب.

وكما أطلقت حماس العنان لإرهابها على المدنيين في عسقلان، واصلت إلحاق الدمار والترويع اليومي بسكان سديروت، وهي مدينة صغيرة ولكنها صامدة يبلغ عدد سكانها ٠٠٠ ٢٣ نسمة ولم يعد أطفالها يمرحون في الملاعب، بل إنهم يركضون إلى المخابئ هربا من القنابل. هذا هو واقع الحال في سديروت، حيث لا يكون أمامك أكثر من ١٥ ثانية تلتمس خلالها الأمان قبل أن يسقط عليك أحد صواريخ القسام.

ورغم أن البعض يودون الإشارة إلى الهدوء الظاهر في هجمات حماس الصاروخية، لا بد أن أحذركم بأنه الهدوء الذي يسبق العاصفة، ليس إلا. فمؤقت القنابل لا يكف عن الدق، ولكن في هدوء. والصواريخ التي تنطلق من غزة لم تتوقف. وتستغل حماس هذا الوقت لتهريب وتصنيع المزيد من الصواريخ. إن صنع الصواريخ ليس عملا هادئا. إنه وعد صامت – وُعد بما سيأتي لاحقا: مزيد من الرعب ومزيد من العنف، ومزيد من التطرف ثم مزيد من سفك الدماء.

وفي الحقيقة، رأينا إلى أي مدى بعيد يكون المتطرفون مستعدين لقتل الإسرائيليين وإعاقتهم. فقبل أكثر من أسبوعين فقط، تسلل إرهابي فلسطيني إلى مركز حاراف التوراتي (مدرسة حاخامية) في القدس وأطلق النيران بلا رحمة على ثمانية من الشبان، كانوا يدرسون الكتاب المقدس في المكتبة التي تقع في الطابق العلوي. وأُصيب أحد عشر شخصا آخر بجراح، ما زال كثيرون منهم في حالة خطيرة. لقد اختار الإرهابي هذا الهدف بعناية؛ مركز حاراف واحد من أهم مؤسسات التعليم الموقرة التي تُدرِّس الصهيونية واليهودية، ويقع في وسط القدس، على بُعد خطوات من مقر الحكومة الإسرائيلية ومعظم مؤسساتنا الديمقراطية التي نعتز بها.

وبينما كانت الأفرقة الطبية وأفرقة الإنقاذ تهرع إلى الموقع، وكان الجمهور الإسرائيلي يستمع إلى أخبار هذه المذبحة المثيرة للجزع، وبينما كان النداء يوجه إلى الأمهات والآباء لكي يسترجعوا بقايا أجساد أبنائهم المذبوحين، فرح المتطرفون في غزة ابتهاجا بسفك الدم الإسرائيلي. وأنا على يقين بأن الكثيرين في هذا المجلس شاهدوا في حالة من الرعب والاشمئزاز إرهابيي حماس المبتهجين وهم يطلقون الرصاص في الهواء من بنادقهم ويوزعون الحلوى على أطفالهم للاحتفال. وإذا خامر أي امرئ الشك فيما يمثله الإرهابيون، فإن رد الفعل في غزة إزاء قتل ثمانية شبان إسرائيليين يصحح الأمر ويزيل ذلك الشك. وكانت تلك أيضا تَذكِرة صارخة

بأن هؤلاء هم نفس الأشخاص الذين رقصوا على سطوح المنازل بعد الحادي عشر من أيلول/سبتمبر.

هذا هو السبب في أنه كان من المحزن والمزعج للغاية ألا يتمكن المجلس من إدانة الهجوم الإرهابي، ولا سيما بالرغم من الجهود الشجاعة جدا التي بذلتموها، سيدي الرئيس، والجهود التي بذلها سفراء موقرون كثيرون آخرون في المجلس. لقد دأب المجلس منذ فترة طويلة على اتباع ممارسة التنديد بالإرهاب، أيا كان الضحايا، وفي أي موقع كان، وأيا كان مرتكبوه، وأيا كان الدافع. ومع ذلك لم يتمكن المجلس من التنديد بالإجماع بتلك الهجمة الإرهابية وقتل المدنيين عمدا، لقد مُنع المجلس بسبب اعتراض لدوافع سياسية من دولة عضو بعينها.

ومن شأن النفاق والسخرية اللذين تظهرهما تلك الدولة، بتاريخها الطويل في مجال الإرهاب، ألا يبعثا على التفاؤل لهذا المجلس ويخلصا إلى نتائج حزينة ومنذرة بالخطر فيما يتصل بعملية الفحص الذي يُجرى على الدول قبل حصولها على مقعد في هذه الهيئة الموقرة. لقد كانت لحظة حزينة حقا لهذا المجلس، وينبغي أيضا أن تكون بمثابة دعوة إلى يقظتنا جميعا.

ومؤخرا، أصبح من الواضح أن هناك اتجاها مثيرا للقلق بصفة خاصة عندما يتعلق الأمر بالخطاب المتعلق بمنطقتنا. فلدى البعض نزعة إلى المساواة بين الأعمال القانونية التي تتخذها الدول للدفاع عن مواطنيها بعنف الإرهابيين الذين يرمي هدفهم إلى إلحاق الضرر بأولئك المدنيين أنفسهم. إن النزعة المضللة المتمثلة في قبول الوضع الراهن للإرهاب، على النحو الذي عبَّر عنه حتى بعض مسؤولي الأمم المتحدة في بياناتهم وتقاريرهم، مرفوضة تماما. وهذه المساواة، وهي في أغلب الأحيان باسم التوازن المتصور على نحو سيء، من شأنها أن تقوض مصداقية الدول المعتدلة وتقوض قدرتها على مساندة بعضها بعضا وعزل الإرهابيين.

وتبذل إسرائيل قصارى جهدها لتكفل سلامة ورفاهية جميع سكانها المدنيين – الفلسطينيين والإسرائيليين على حد سواء. وفي حين تبذل إسرائيل كل الجهود لحماية المدنيين وفقا للقانون الدولي، تطلق حماس بصورة عشوائية صواريخ على المناطق المدنية الإسرائيلية. وفي حين تضمن إسرائيل دخول الأدوية والوقود إلى قطاع غزة لكي تصل إلى المستشفيات والمدنيين المحتاجين إليها، تختطف حماس تلك الشاحنات وتحولها إلى مصانعها لصنع قنابل وإلى مخيمات الإرهابيين. وفي حين تسمح إسرائيل بدخول القوافل الإنسانية إلى غزة – ما يزيد عن ١ ٦٠٠ شاحنة وما يربو على ٢٠ ٠٠٠ طن من المعونة في الأسابيع الأخيرة فقط – تطلق حماس بسخرية النيران على مناطق العبور هذه نفسها، كي يتسنى لها أن تصطنع ذريعة من أجل تحريض جمهور الفلسطينيين ضد إسرائيل.

وفضلا عن ذلك، ما زالت وحشية حماس تظهر في احتجازها غيلعاد شاليت، الذي اختطفته تلك المنظمة الإرهابية في حزيران/يونيه ٢٠٠٦ والذي بدأ اليوم في الشهر الثاني والعشرين في الأسر. وفي جميع الأوقات، رفضت حماس تقديم تفاصيل عن حالته أو سلامته. ونواصل الأمل والدعاء من أجل عودته إلى وطنه سالما.

ويقينا، ليس ثمة أوجه تشابه يمكن أن تُذكر فيما بين إسرائيل وحماس. ويمكن رؤية الاختلاف الذي لا يمكن قياسه بين المعتدلين والمتطرفين في أسلوبهم الخطابي في هذه القائمة وفي أعمالهم، على حد سواء، على أرض الواقع. وفي هذا الصدد، لا يسعني إلا أن آمل في أن تكون صرخة زميلي الفلسطيني المثيرة للمشاعر ضد قتل الأطفال عمدا، الذي وصفه بأنه هبوط إلى القاع، كانت موجهة في الحقيقة إلى

إرهابيي حماس الذين فشل مرة أخرى في ذكرهم بالاسم. ولنكن على وضوح تام: في حين تعتبر إسرائيل أن كل طفل فلسطيني ميت خطأ رهيبا ومأساة، يرى الإرهابيون أن كل طفل إسرائيلي ميت نصرا وسببا للاحتفال.

واسمحوا لي بالتطرق بإيجاز إلى الوضع على طول حدودنا الشمالية. فكما تعلمون، غيَّر القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) الحقيقة على أرض الواقع عقب حرب عام ٢٠٠٦ اللبنانية الثانية وشكل إنجازا له أهميته لهذا المجلس. ومن ثم لا بد أن يكفل المجتمع الدولي أن يظل تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) متسما بالأولوية، ويؤيد وفدي اتخاذ المجلس لعمل ملائم لكي يظهر عزمه.

وفي هذا السياق، أود أن ألفت الانتباه إلى ثلاثة مجالات رئيسية: أولا، القضاء على تدفق الأسلحة بصورة غير شرعية من خلال الحدود السورية – اللبنانية المليئة بالثغرات؛ وثانيا، منع إعادة تسليح حزب الله، الذي كيَّف بالفعل أسلحته وتكتيكاته بحيث تأخذ بالاعتبار وجود قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان جنوب نهر الليطاني، حسبما أعلن متحدثوه الرسميون بصراحة؛ وثالثا، إطلاق سراح إبنينا دون شروط، الجنديين الإسرائيليين أودي غولدفاسير وإلداد ريغيف اللذين اختطفهما حزب الله في ١٢ تموز/يوليه ٢٠٠٦. لقد ألزم المجلس نفسه، باعتماد القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، بالسعي من أجل إطلاق سراحهما، وأطلب من الأعضاء أن ينفذوا ما صرحوا به.

قطعا إن قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، الجديدة والمحسنة، تؤدي على أرض الواقع أعمالا هامة، ومن بين الأعمال الإيجابية على أرض الواقع، ترحب إسرائيل بالاجتماعات الثلاثية الأطراف بين قوات الدفاع الإسرائيلية، والجيش اللبناني وقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، وترحب أيضا بالجهود المبذولة لترسيم الخط الأزرق.

ولكن، وكما بدأت بياني بالإشارة إلى أخطار التطرف، لا بد من التأكيد هنا على أن حزب الله يشكل تهديدا متطرفا للمنطقة. وفي الواقع يتشاطر حزب الله وحماس نفس الاستراتيجيات والتكتيكات، ويمولان ويدعمان من قبل نفس المساندين المنذرين بالسوء سورية وإيران. وتعزز العلاقة بين إيران وسورية وحماس وحزب الله بصورة مستمرة من أجلنا، حسبما لاحظنا مؤخرا في عبارات التعاطف والدعم التي صرح بها أولئك القادة، مرة أخرى بالمس فقط، فيما يتصل بالإرهابي الأكبر عماد مغنية.

استمعوا إلى كلمات القادة الإرهابيين أنفسهم، مثل قائد حماس في غزة الذي صرح مؤخرا لصحيفة الصنداي تايمز قائلا بأن حماس ”بعثت بسبعة مجموعات من مقاتلينا إلى إيران“. وطبقا لما صرح به القائد، تم تدريب ٦٥٠ من مقاتلي حماس الآخرين في سورية برعاية معلمين تدربوا على مهنتهم وتقنياتها وطرقها في إيران. ويوجد ٦٢ في سورية الآن. وقال إن حماس تشكل نفسها على غرار حزب الله. ومن الواضح أن كل من سورية وإيران تستضيفان وتدعمان منظمات إرهابية عالمية ومحلية. ولا بد أن يضغط المجتمع الدولي لكي يضع نهاية لذلك الدعم.

وتدرك إسرائيل أن عليها أن تعمل مع المعتدلين، القيادة الشرعية للسلطة الفلسطينية لتبين لشعب المنطقة أن سبيل الاعتدال سوف يحقق منافع ملموسة للجميع. ولهذا السبب يعتبر تعليق الحوار الجاري والمحادثات بين إسرائيل والفلسطينيين خطأ فادحا. فليس لدى الإرهابيين حلول حقيقية لمشاكل أي إنسان. وكل ما يريدونه هو أن يشاهدوا فشلنا. ولا بد من النظر إلى الاعتدال على أنه الجواب والبديل المشروع للتطرف.

وتعرف إسرائيل أنه لا يمكنها تحقيق هذا الهدف بمفردها. فهي بحاجة إلى تأييد الذين يشاركوننا الرأي من

الزعماء المعتدلين في المنطقة الذين يتفهمون الخطر الذي يشكله الإرهابيون – ليس بالنسبة لنا فحسب، بل بالنسبة لهم وللعالم – والذين يرغبون في القيام بكل ما في وسعهم. وهذا هدف يتشاطره جميع المعتدلين. وإذا شرعنا في إظهار الانقسام والضعف، فسوف ينتهز الإرهابيون عدم القدرة على اتخاذ القرارات والتردد.

إن المجتمع الدولي بحاجة إلى تعزيز العملية الثنائية بين الطرفين وإلى إظهار العزم الجماعي في دعم المفاوضات التي من شأنها أن تحقق الأمن والاستقرار والسلام الدائم لكل شعوب المنطقة. هذه هي ولاية المجتمع الدولي. وهذه هي رسالته؛ وهذا واجبه.

لا بد من إظهار هذا العزم الجماعي، أولا وقبل كل شيء، من قبل هذا المجلس. ونحن في إسرائيل ملتزمون بإظهاره كل يوم، وبالاشتراك مع المعتدلين حولنا، إلى أن يسود الاعتدال والحداثة والحس السليم.

السيد يوريكا (كرواتيا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أن أبدأ بالإعراب عن الشكر للأمين العام على بيانه ولوكيل الأمين العام للشؤون السياسية، السيد باسكو على إحاطته الإعلامية.

وأود أن أؤكد مجددا على تأييدنا التام لعملية أنابوليس، التي توفر الفرصة المعقولة الوحيدة للسلام. ورغم الصعوبات الأخيرة، قد شجعنا استئناف الاجتماعات الرفيعة المستوى بين الطرفين، ونرحب بالزيارات الأخيرة إلى المنطقة.

إن المبدأ الذي يشكل لب عملية السلام – الحل القائم على أساس الدولتين، بقيام دولة فلسطينية قابلة للبقاء وتتمتع إسرائيل بالسلامة والأمن – ينبغي أن يبقى الهدف المنشود للجانبين. وأي انحراف عن هذا السبيل سيقودنا في نهاية المطاف بعيدا عن هذا الهدف وسوف تكون له بالضرورة آثار سلبية على نتيجة العملية.

وكما تم التأكيد مرارا في مناقشاتنا التي أجريناها في وقت مبكر من هذا العام، يمكن أن تتعرض كذلك عملية السلام للخطر من غياب التحسن الملموس على أرض الواقع. ولذلك نرحب بالجهود المبذولة لتهيئة جو هادئ ملائم للمفاوضات وتنفيذ خارطة الطريق.

إن أعمالا مثل الهجوم الإرهابي الذي وقع في ٦ آذار/مارس على المدرسة الدينية في القدس، رمز الهوية اليهودية، الذي ندينه بأقوى العبارات، لا مبرر له. وإطلاق القذائف على إسرائيل من قطاع غزة من قبل حماس أعمال إرهابية بالقدر نفسه. إن هذه الأعمال،التي تؤدي إلى ممارسة إسرائيل حقها غير القابل للتصرف في الدفاع عن النفس، غير مقبولة ولا بد من وضع حد لها. وأود أن أكون واضحا، لا يستطيع المرء أن يبقى غير مكترث في وجه الاستفزازات المسلحة المتواصلة التي لا مبرر لها والتي تهدد أمن إسرائيل وسكانها المدنيين. فلا يمكن تبرير الهجمات الإرهابية تحت أي ظرف من الظروف.

ومع ذلك، تتشاطر كرواتيا القلق الناشئ عن الحالة الإنسانية الخطيرة في قطاع غزة، في الوقت الذي تأخذ فيه بالحسبان الظروف التي أسهمت في خلقه، وبالتحديد استيلاء حماس بالقوة على القطاع في الصيف الماضي وأنشطتها الإرهابية. ورغم ذلك قد شجعنا تقرير وكيل الأمين العام السيد باسكو عن زيادة الاستيراد إلى قطاع غزة هذه الأيام للإمدادات التي تمس الحاجة إليها.

وندرك أن الحالة الراهنة تؤثر سلبا على النسيج الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع الفلسطيني ويمكن كذلك أن يكون لها أثر يزعزع عملية السلام. ويساورنا القلق بشكل خاص من أنه حتى جهود الإغاثة تواجه عراقيل في

المنطقة التي تعتمد أصلا إلى حد كبير على المساعدات. ونأمل أن يتم استئناف مشاريع الأمم المتحدة وغيرها في قطاع غزة في وقت مبكر وندعو جميع الأطراف إلى مواصلة العمل بشأن مراقبة إعادة فتح معابر غزة.

ويؤكد وفد بلدي مجددا رأيه في أن التسوية السياسية الدائمة يمكن أن تغير بصورة أساسية المشاكل الاقتصادية والإنسانية التي يواجهها الفلسطينيون وتعود بالأمن الدائم على إسرائيل. وإذا ما سُمح لبعض الجهات الفاعلة أن تواصل أعمالها المزعزعة للاستقرار والإرهابية، فلن تتمكن عملية السلام من تحقيق النتيجة المرجوة منها – أي السلام الدائم والعادل للإسرائيليين والفلسطينيين على السواء.

وما زلنا نعتقد أن عام ٢٠٠٨ عام حاسم بالنسبة للشرق الأوسط. ونأمل بصورة خاصة أن تتمكن الأطراف من التوصل إلى تسوية سلمية بناء على ما تم الاتفاق عليه في أنابوليس. ولذلك من الأهمية بمكان أن تواصل الأطراف المفاوضات بحسن نية، ومن ثم تقوم بتنفيذ التزاماتها بموجب المرحلة الأولى من خارطة الطريق. وينبغي للقانون الإنساني الدولي أن يرشد الأعمال التي تقوم بها جميع الأطراف على أرض الواقع. ولا تقل عن ذلك أهمية تلك الجهود المبذولة لبناء المؤسسات الفلسطينية والإصلاح الاقتصادي.

وبالنسبة للبنان، اسمحوا لي أن أشدد على أن كرواتيا ما زالت تشعر بقلق بالغ إزاء الوضع السياسي والأمني المتقلب وعدم إحراز تقدم في التغلب على حالة الشلل السياسي الموجودة في البلاد. ولتجنب المزيد من زعزعة استقرار المجتمع اللبناني الهش أصلا، لا بد من إعطاء الأولوية لإجراء الانتخابات الرئاسية.

وما زال جو عدم اليقين السياسي يشكل أيضا عائقا أمام تحقيق أهداف القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، بما في ذلك مسائل نزع السلاح. إن الاتهامات المتواصلة بانتهاكات حظر الأسلحة، التي لا ينكرها حزب الله، تثير القلق، كما هو الحال بالنسبة للنبرة العدائية لزعمائه. وندين سلسلة أعمال الترهيب والهجمات الوحشية في لبنان التي تهدد سيادة البلد ومؤسساته الشرعية. ونرى أنه ينبغي أن تشكل الجهود المبذولة لوضع حد للإفلات من العقاب جزءا لا يتجزأ من عملية سياسية متواصلة، ونحيي ما تحقق من تقدم حتى الآن في إنشاء المحكمة الخاصة بلبنان.

السيد ريبير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود بادئ ذي بدء أن أشكر الأمين العام على ملاحظاته الاستهلالية وأن أشكر كذلك السيد باسكو على بيانه. إن بيانيهما يؤكدان على الطابع المقلق إلى حد كبير لتصاعد العنف بين الفلسطينيين والإسرائيليين في الشهر الماضي. فمرة أخرى، وُضع السكان المدنيون موضع الاختبار. إن الحاجة الملحة، في ظل هذه الظروف، هي وقف أعمال العنف.

أولا وقبل كل شيء، تدين فرنسا جميع الأعمال الإرهابية، التي ترمي إلى تقويض عملية السلام. ويحضرني هنا الهجوم الشنيع الذي تم في ٦ آذار/مارس على المدرسة الدينية في القدس؛ وتحضرني الهجمات الصاروخية على السكان المدنيين في جنوب إسرائيل.

وإلى جانب ذلك، تدين فرنسا العمليات الإسرائيلية الأخيرة في قطاع غزة، التي كما أكدت الأمانة العامة، نتجت عنها خسارة أرواح عدد كبير من المدنيين، لا سيما من النساء والأطفال. وبموجب القانون الإنساني الدولي، لا يمكن الاعتراض على حق إسرائيل المشروع في الدفاع عن النفس، كما لا يمكن تطبيقه بصورة زائدة عن الحد أو مفرطة.

ومع ذلك يمكن اعتبار التراجع الطفيف في أعمال العنف في الأيام القليلة الأخيرة أمرا مشجعا، رغم أن الوضع ما زال هشا. إننا نشجع جميع الجهود، لا سيما، الجهود التي

تبذلها دول المنطقة، التي يمكن أن تؤدي إلى وقف أعمال العنف. إن المنظور الذي رسمته الأطراف لنفسها في أنابوليس – الاتفاق بشأن إنشاء دولة فلسطينية ديمقراطية وقابلة للبقاء، تعيش في سلام وأمن جنبا إلى جنب مع إسرائيل قبل نهاية عام ٢٠٠٨ – هدف ينبغي التمسك به ومواصلة السعي إلى تحقيقه. وإضافة إلى وضع حد للعنف، سيتطلب الأمر بناء الثقة على أرض الواقع كي يتمكن الشعبان الإسرائيلي والفلسطيني من رؤية التطورات الإيجابية التي تؤثر في حياتهما.

وفي هذا الشأن، لا نستطيع بأي حال من الأحوال أن نتجاهل الوضع في قطاع غزة. فأولا وقبل كل شيء، إن سياسة إغلاق هذه المنطقة والعقاب الجماعي يتعارضان مع القانون الدولي. وفضلا عن ذلك، إنهما يتناقضان مع تعزيز أمن إسرائيل. وكما سيشدد على ذلك ممثل سلوفينيا، الذي سيتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي، والذي نؤيد بيانه تأييدا تاما، نطالب بفتح جميع المعابر من وإلى غزة، وذلك من أجل الأنشطة الإنسانية والتجارية. ونلاحظ مع الارتياح أنه يبدو أن الحركة على المعابر أصبحت أقل صعوبة على امتداد الأيام القلائل الأخيرة. ونرحب بهذا التطور ونأمل أن يستمر.

والاتحاد الأوروبي على استعداد لأن يواصل مهمته في رفح، وفقا لاتفاق تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ بشأن السفر والعبور. ويجب تشجيع جميع الجهود الرامية إلى تسهيل التوصل إلى تسوية سلمية للأزمة، لأنه ليس هناك حل عسكري. ولذلك، يتعين علينا، دون شك إجراء مناقشات مع حماس في الوقت المناسب. ويجب على حماس من جانبها التخلي عن العنف، والاعتراف بإسرائيل، واحترام مبادئ عملية السلام.

وموقف المجتمع الدولي بشأن هذه المسألة واضح؛ يجب، في المقام الأول، أن يحدد الفلسطينيون، العمل دون شك مع دول المنطقة، الشروط اللازمة لإمكانية إجراء حوار بشأن المصالحة فيما بين الفلسطينيين. وترحب فرنسا، في هذا الصدد، بالجهود التي يضطلع بها رئيس جمهورية اليمن، علي عبد الله صالح.

وبالإضافة إلى غزة، يجب أن نواصل تقديم الدعم السياسي والمالي إلى حكومة الرئيس محمود عباس ورئيس الوزراء سلام فياض ورؤيتهما للدولة الفلسطينية المقبلة. وكان ذلك هو هدف مؤتمر باريس المعقود في كانون الأول/ديسمبر الماضي، الذي بدأنا نرى الآن أولى ثماره، ولا سيما فيما يتصل بتحقيق الاستقرار في الميزانية.

ويجب إعطاء دفعة جديدة لهذا النهج. ويجب أن تفي الجهات المانحة، على سبيل الاستعجال، بالتزاماتها، ويجب أن تواصل السلطة الفلسطينية جهودها للتنفيذ السريع والشامل لخطة الإصلاح المعلنة. ونحيط علما، في هذا الشأن، بالتعبئة القوية للفلسطينيين لتحقيق الاستقرار في الأحوال العامة وبجهودهم الهامة لإصلاح الدوائر الأمنية. ويعني هذا أنه يجب على إسرائيل تحسين حركة السلع والأشخاص، الذي هو كما أكد صندوق النقد الدولي والبنك الدولي شرط أساسي للانتعاش الاقتصادي التام.

واليوم، كما أشار السيد باسكوي، يقوم وزير الخارجية الفرنسي بزيارة لبروكسل والاجتماع مع نظيره النرويجي، ومع المفوضية الأوروبية، وتوني بلير، من أجل عقد اجتماع ثان لمتابعة مؤتمر باريس. ويمثل الاجتماع المقبل للجنة المخصصة للاتصال في لندن والمؤتمران المقبلان اللذان سيعقدان في بيت لحم وفي برلين أيضا جزءا من نفس النهج، ونحن نؤيد ثلاثتهم تمام التأييد.

أخيرا، وبصفة خاصة، ستقاس الثقة في الميدان ومدى رسوخ عملية أنابوليس ذاتها بقدرة الأطراف على الوفاء، دون إبطاء، بالتزاماتها وتعهداتها، ولا سيما فيما يتعلق بخارطة

الطريق. ونحن نعرف العوامل الداخلة في هذه المعادلة، يجب على الفلسطينيين أن يواصلوا جهودهم فيما يتصل بالأمن ومكافحة الإرهاب. ويجب على إسرائيل المزيد من العمل فيما يتصل بإطلاق سراح السجناء، ومن أجل الإلغاء التدريجي للقيود المفروضة على التنقل في الضفة الغربية. ويجب عليها أيضا أن تضع حدا لجميع أنواع التوسع الاستيطاني وأن تفكك كل المخافر الأمامية غير القانونية.

وفي هذا الشأن، تشجب فرنسا التوسعات المعلن عنها مؤخرا في مستوطنات معينة. ويجب أن يتوقف بناء المستوطنات لأنه يشكل عقبة رئيسية لتحقيق السلام ويمس بمسألة المركز النهائي. وكما ذكر رئيس الجمهورية الفرنسية مؤخرا أننا نرى أن النشاط الاستيطاني يتنافى والمصالح الأمنية لدولة إسرائيل.

وستقدم فرنسا، بالإشتراك مع الإتحاد الأوروبي، وبخاصة في سياق المجموعة الرباعية، إلى السلطات الأمريكية كل ما يلزم من مساعدة في مهمتها المتمثلة في الإشراف على تنفيذ الأطراف لالتزاماتها وتعهداتها على النحو الذي أشير إليه في أنابوليس. ويجب على المجتمع الدولي أيضا أن يدعم الأطراف في جهودها، من أجل مساعدتها على التماس حلول خلاقة وقبول حلول توفيقية صعبة على هذا السبيل نحو السلام، وسيكون لمجلس الأمن أيضا، على ذلك الطريق، دور هام يضطلع به.

ونؤكد مجددا أيضا دعمنا لمبادرة السلام العربية التي هي، مثلها مثل قرارات مجلس الأمن، ومبدأ الأرض مقابل السلام من الدعائم الأساسية لأي تسوية شاملة.

وأود قبل أن أختتم بياني أن أتناول بإيجاز الحالة في لبنان حيث لا تزال الأولوية تتمثل في الخروج من الجمود السياسي.

لقد أحطنا علما بالإرجاء الجديد للجلسة البرلمانية لانتخاب الرئيس إلى يوم ٢٢ نيسان/أبريل. وهذه حالة محفوفة بالمخاطر، وقبل بضعة أيام من انعقاد اجتماع قمة الجامعة العربية، الذي نأسف على عدم تمكن لبنان من أن يكون ممثلا فيه برئيس لبناني. وتشير فرنسا إلى الدعم الذي قدمته منذ البداية بالاشتراك مع الاتحاد الأوروبي لخطط الجامعة العربية فضلا عن جهود الأمين العام وتعيد تأكيد هذا الدعم. وتؤكد فرنسا تأييدها لأن تكون هناك حكومة مشروعة ومنتخبة ديمقراطيا للبنان، تضطلع بالمسؤولية إلى حين عقد الانتخابات.

وتشير فرنسا إلى أهمية أن تبدي الأطراف داخل لبنان وخارجه ضبط النفس والإحساس بالمسؤولية في وجه التوتر الناشئ عن الجمود السياسي. وأخيرا، تؤكد فرنسا أهمية تنفيذ قرارات مجلس الأمن، ولا سيما القرارين ١٧٠١ (٢٠٠٦) و ١٧٥٧ (٢٠٠٧).

السيد آرياس (بنما) (تكلم بالإسبانية): أود، بادئ ذي بدء، أن أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة المفتوحة. وأود أيضا أن أشكر وكيل الأمين العام، السيد لين باسكوي، على إحاطته الإعلامية التي تشير إلى استمرار دائرة العنف في المنطقة وإلى أن عملية السلام بين إسرائيل وفلسطين لم تتقدم فيما يبدو.

وعلاوة على ذلك، أوضحت الأشهر الأخيرة بجلاء عدم قدرة مجلس الأمن على التوصل إلى اتفاق بشأن هذه المسألة. فنحن لم نستطع أن نتخذ قرارا بشأن الحالة الإنسانية والأمنية الخطرة السائدة في غزة بسبب التدابير الإسرائيلية فحسب، ولكننا لم نستطع أيضا أن نصل إلى اتفاق بشأن بيان صحفي يدين الهجوم الإرهابي في الشهر الماضي على مدرسة دينية يهودية في القدس الغربية. ويتعين علينا أن نضيف في هذا الشأن أن المناقشات التي تعقد في مجلس الأمن

كل شهر حول هذه المسألة لا يبدو أنها تسهم بأي حال من الأحوال في عملية السلام. إلا أنه يجب علينا، في هذا الصدد، أن نعرب عن شكرنا وتقديرنا للأمين العام للجهود التي يبذلها من أجل تحقيق السلام في المنطقة.

وكلنا نعلم أن أي اتفاق نهائي للسلم بين الإسرائيليين والفلسطينيين يجب أن يقوم على أساس وجود دولتين تعيش كل منها في سلام مع الأخرى، ومع جيرانهما، داخل حدود عام ١٩٦٧.

وتمثلت المبادرة الهامة الأخيرة المتخذة في هذا الصدد في مؤتمر أنابوليس الذي نظمته الولايات المتحدة، والذي عقد عليه العالم الأمل مجددا. إلا أنه يبدو أن عملية أنابوليس قد تجمدت وأنها يتهددها الانهيار. وستكون لذلك عواقب وخيمة على منطقة تهددها بصراعات جديدة أكثر ضراوة.

وترى بنما أن انعدام التقدم يرجع إلى جملة أمور منها عاملان غالبان. فهناك من ناحية عدم توفر الإرادة السياسية على نحو واضح من جانب الحكومة الإسرائيلية على إلزام نفسها بعملية تفاوض حقيقية تقتضي بحكم طبيعتها التخلي عن بعض المطامح والمواقف. وهناك من ناحية أخرى الخلافات السياسية العميقة فيما بين الأطراف الفلسطينية التي تجعل من غير الممكن التوصل إلى اتفاقات بغية تشكيل حكومة وحدة وطنية وتعزز عملية التفاوض. ويبشر الإعلان عن إجراء حوار جديد بين حماس وفتح، برعاية اليمن، بالخير في هذا الصدد، غير أنه لا يمكننا أن نتجاهل نتائج جهود سابقة مماثلة.

وأخيرا، يبدو أن كل شيء يشير إلى أنه يجب علينا، من أجل تهيئة بيئة تؤدي إلى إجراء عملية تفاوض حقيقية بغية التوصل إلى سلم دائم ونهائي، وعلاوة على حل العقبات المذكورة آنفا، أن نتخذ في أقصر وقت ممكن التدابير التالية: يجب أن تنهي إسرائيل فورا ودون شروط بناء المستوطنات في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الغربية. ويجب أن تنهي حماس هجماتها بالصواريخ على إسرائيل. ويجب أن تنهي إسرائيل هجماتها داخل الأراضي الفلسطينية وحصارها لغزة. وإلى أن يتسنى الوفاء بكل هذه المتطلبات، سيكون مصير كل الجهود المبذولة من أجل التوصل إلى عملية للسلام هو الفشل.

وليس فيما نقوله أي شيء جديد. بل على النقيض من ذلك، أنه معروف لدى الأغلبية، ولكن لا يقوله كل الموجودين هنا.

السيد الطلحي (الجماهيرية العربية الليبية): بداية، أشكركم، سيدي الرئيس، لعقدكم هذه الجلسة لمناقشة الحالة في الشرق الأوسط. ونقدر حضور الأمين العام السيد بان كي - مون هذا الصباح. وأشكر السيد باسكو على إحاطته الإعلامية القيمة. كما أثني على ما جاء في كلمة الأخ سفير فلسطين وأثني كذلك على ما سيقوله الأخ سفير السودان بصفته رئيسا للمجموعة العربية لهذا الشهر.

لا شك أن الحالة في الشرق الأوسط بشكل عام والقضية الفلسطينية بشكل خاص مثلت، وتمثل واحدة من أخطر التهديدات للسلم والأمن الدوليين، إن لم تكن أخطرها على الإطلاق. وهذا الخطر، للأسف، أمام مجلس الأمن منذ ستة عقود من الزمن، أدّى خلالها إلى اشتعال حروب، ويؤدي إلى أعمال عدوانية مستمرة. حصيلتها من المعاناة معروفة لكم جميعاً. ولعل فيما قاله السيد باسكو هذا الصباح نذر يسير.

لكن مما يستحق التوقف والتأمل أن هذا الخطر يتعاظم باستمرار ويتوسع دوماً، ومع ذلك، يأبى هذا المجلس، الذي عهد إليه أعضاء هيئة الأمم المتحدة بموجب المادة ٢٤ من الميثاق ”بالتبعات الرئيسية في أمر صون السلم والأمن ويعمل نائباً عنهم في قيامه بواجباته التي تفرضها عليه

هذه التبعات“ أن يقوم بمسؤوليته التي وردت تحت رقم ١ في المادة ١ في الفصل الأول من الميثاق.

وإننا نتساءل، لماذا هذا التقاعس من المجلس؟ أو لماذا هذا العجز؟ كل ما أرجوه ألا تكون هوية الضحايا أو ربما هوية المعتدين من بين الأسباب.

مرة أخرى، يقيننا، أنه إذا كانت هناك من حالة يجب أن تحظى بالأولوية في اهتمام هذا المجلس فهي القضية الفلسطينية، أيا ما كانت المعايير التي يتبناها هذا المجلس لتحديد أولوياته. إذا كان الأمر يتعلق بتهديد السلام فالوضع واضح أمامكم. وإذا كان الأمر يتعلق بالجانب الإنساني، حقوق الإنسان وغيرها ، فهل هناك اليوم على وجه الأرض معاناة أقسى من معاناة الفلسطينيين على أيدي المحتلين الإسرائيليين؟ المحصلة ستة ملايين من اللاجئين والنازحين أغلبهم يعيشون في خيام، على المساعدات. ومليون ونصف مليون في قطاع غزة محاصرون سُدّت عليهم منافذ الحياة. وكنا نعتقد أن الحق في الحياة هو أقدس حقوق الإنسان. وما يقارب المليونين في الضفة الغربية يتعرضون لأبشع صور الامتهان اليومية. وتموت الحوامل على الحواجز الإسرائيلية التي تجاوز عددها الستمائة، ويُرّوع الأطفال كل صباح في طريقهم إلى مدارسهم. ويعجز العمال عن الوصول إلى مقار عملهم. وهؤلاء وأولئك عرضة للقتل والاعتقال في كل لحظة.

هل يعرف، هذا المجلس وهو يعرف بكل تأكيد، أنه، حسب المصادر الإسرائيلية نفسها، فإن ٤٠ في المائة من الشباب الفلسطيني في الأراضي المحتلة تعرض للاعتقال على الأقل مرة واحدة من قبل سلطات الاحتلال؟ هل يعرف المجلس، وهو يعرف بكل تأكيد، أنه منذ تناوله الشهر الماضي لهذا البند قتل الجيش الإسرائيلي أكثر من ١٥٠ من الفلسطينيين من بينهم، كما ورد على لسان السيد باسكو هذا الصباح، ستة وثلاثون طفلا، وآخرهم فلاح تجاوز العقد السادس من عمره ذهب إلى مزرعته، ودفعه الجوع إلى ذلك بالرغم من المخاطر. بل وكما سمعتم جميعا، ولم يثر ذلك أحدا، وصل التمادي إلى حدّ الإعلان عن عزمهم القيام بمحرقة للفلسطينيين. جاء ذلك على لسان نائب وزير دفاعهم. ولا داعي للحديث عن الجرحى والمعتقلين، وغيرها من الممارسات، فقد استمعنا إليها في تقرير السيد باسكو هذا الصباح.

إذا كان المعيار قانونيا، أو لاَ يجد هذا المجلس فيما تقوم به السلطة المحتلة جرائم حرب، بل ومحاولات إبادة جماعية؟ وماذا تعني ممارسة سلطة الاحتلال في الضفة الغربية أقل من محاولة للتطهير العرقي عندما تجعل الحياة في هذه الضفة لا تُطاق. هل أذكّر باتفاقيات جنيف أم بالقانون الدولي؟ أعتقد أن ذلك كله معروف للجميع.

ومنذ اجتماعكم الأخير، استمر الإسرائيليون في التوسع الاستيطاني، بل أن رئيس وزرائهم أكد على تصميمهم على الاستمرار في الاستيطان. وعندما ذُكّر بالتزاماته في مؤتمر أنابوليس وخريطة الطريق، قال إن هذا الاستيطان يتمّ على أرض ضمّتها إسرائيل إلى أرضها. هكذا؛ علامَ التفاوض إذن؟ أبعد من ذلك، فخلال الأيام القليلة الماضية، خولت السلطة القضائية المختصة الجيش الإسرائيلي إطلاق النار على المتظاهرين ضد الجدار العازل الذي أفتت محكمة العدل الدولية بأنه غير قانوني. وهكذا ترون حتى التظاهر السلمي سبب كاف للقتل في نظر السلطة القضائية الإسرائيلية. وخلال نفس الفترة، حكمت المحكمة الإسرائيلية بمنع مرور الفلسطينيين من طرق عامة في الأراضي المحتلة. أي صور للتمييز العنصري أبشع، وأي ظلم أقسى؟ من الواضح من هذه الممارسات الإسرائيلية، عدم التزامهم بالسلام، بل واضح أنهم يعملون من أجل إفشال عملية السلام الجارية حاليا كما درجوا على ذلك، فكيان قام على الإرهاب

والظلم والمذابح والتطهير العرقي لا يمكن أن يتصرف خلافاً لطبيعته.

إن الحريصين على عملية السلام هم أول من يجب أن يطلبوا من هذا المجلس، على أقل تقدير، أن يدين الاستيطان وأن يدين الحصار وأن يطلب إلى الإسرائيليين التوقف عن هذا وذاك، حتى في شكل إفادة شفهية.

إن الوضع في لبنان مبعث قلق كبير لبلادي. ولقد أدى تدخل القوى الأجنبية في الأوضاع الداخلية لهذا البلد الشقيق إلى احتقان حادٍ في الوضع السياسي، عجزت معه الأطراف اللبنانية عن انتخاب رئيس للجمهورية وهو ما خلّف فراغاً بالغ الأثر. وبلادي تدعم جهود الجامعة العربية لمساعدة الأشقاء اللبنانيين على التوصل إلى حل يتوافق مع روح الطائف ويرضي جميع الأطراف اللبنانية.

ولكن ما يقلقنا بخصوص لبنان هي تلك الانتهاكات الإسرائيلية شبه اليومية، كما وصفها آخر تقرير للأمين العام، للأجواء اللبنانية والمياه اللبنانية والأراضي اللبنانية واعتداءات إسرائيل على المدنيين في مناطق الحدود بالقتل والاختطاف، واستمرارها في احتلال مزارع شبعا وأراض لبنانية أخرى، وعرقلتها المتعمدة لوضع علامات بارزة على طول الخط الأزرق. بل الأخطر من ذلك أنها تتصدى لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان في أداء عملها. وتقدم هذه الممارسات دليلا إضافية – والكلمة مختارة هنا بدقة وعناية – على مدى استهتار إسرائيل بقرارات هذا المجلس وخاصة القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). وأحيل في هذا الخصوص الأعضاء إلى الوثيقة الصادرة عن البعثة الدائمة للبنان في ١٣ آذار/مارس ٢٠٠٨ لمن يحتاج إلى أرقام وتواريخ. وأخشى أن يؤدي تجاهل هذا المجلس للممارسات الإسرائيلية إلى النيل من مصداقيته وأن يقود إلى القول بأنه يكيل بمكيالين.

أخيرا، أذكّر المجلس بقراره ٤٩٧ (١٩٨١) الذي انقضى عليه أكثر من ربع قرن، والذي أكد فيه أن قرار إسرائيل بضم الجولان السوري المحتل وفرض ولايتها القانونية عليه، باطل ولاغ وليس له أي أثر قانوني. وقد رفض الإسرائيليون كما هي العادة، الانصياع له، واستمروا في تطبيق سياسة تهويد الجولان السوري المحتل وللتضييق على سكانه السوريين، بل وطردهم من أراضيهم وتوطين مهاجرين من شتى بقاع العالم فيه. وقد اختارت سورية السلام العادل والشامل بوصفه خيارا استراتيجيا مقابل انسحاب إسرائيل من أراضيها إلى خط الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧. واختارت إسرائيل استمرار الاحتلال، وتحدي قرارات هذا المجلس، وانتهاك اتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب.

وفي الختام يشرف ليبيا أن تقف دائما مع الحق وأن تقوله، وأن تدين الظلم والاستهتار بالأخلاق والشرعية الدولية.

السيد لو لونغ منه (فييت نام) (تكلم بالانكليزية): بالنيابة عن وفد بلادي، أود أن أشكر الأمين العام، السيد بان كي – مون، على حضوره هنا اليوم وعلى البيان الذي أدلى به أمام المجلس. لقد تناول الأمين العام، ضمن أمور أخرى، شاغلا نشارك فيه الآخرين يتعلق باستمرار العنف. وقد شدد أيضا على ضرورة استمرار المفاوضات – التي نؤيدها – من أجل إيجاد حل للصراع في الشرق الأوسط. كما أود أن أتقدم بالشكر لوكيل الأمين العام، السيد لين باسكو، على إحاطته الإعلامية المفصَّلة. ويتشاطر وفد بلادي الآراء التي تعرب عنها حركة عدم الانحياز والتي سيقدمها ممثل كوبا بالنيابة عن الحركة.

لقد أعطانا استئناف المفاوضات بين إسرائيل وفلسطين بشأن مسائل المركز النهائي، والجهود الدولية

المبذولة في عملية السلام بالشرق الأوسط، بعض الأمل في قرب التوصل إلى حل عادل وشامل ودائم للقضية الإسرائيلية – الفلسطينية على أساس إقامة دولة فلسطينية مستقلة تعيش في سلام جنبا إلى جنب مع إسرائيل. ومع ذلك، تجعل الحقائق السائدة على أرض الواقع أملنا يخبو.

ويشعر وفد بلادي بالقلق العميق إزاء تدهور الوضع في الأرض الفلسطينية المحتلة، حيث تتواصل الهجمات العسكرية الإسرائيلية وأعمال البناء غير الشرعي للمستوطنات والجدار العازل في الضفة الغربية. ولا نزال نشعر بالقلق العميق إزاء عدم تخفيف إسرائيل من إجراءاتها التقييدية في قطاع غزة، في تجاهل للنداءات المتكررة من جانب المجتمع الدولي، في انتهاك للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، وقد تسببت تلك الإجراءات في حدوث خسائر كبيرة في الأرواح البشرية، وخاصة بين النساء والأطفال، ومعاناة كبيرة للسكان الفلسطينيين.

وفي حين نعرب عن تعاطفنا إزاء قتل المدنيين الإسرائيليين الأبرياء أو إصابتهم أو إلحاق الضرر بهم بأي شكل آخر في الهجمات التي تستهدف جنوب إسرائيل، وغيرها من أعمال العنف، تلك الأعمال التي تدينها فييت نام والتي ستستمر في إدانتها، فإننا لا نستطيع أن نقبل بأن يستخدم هذا في تبرير الإجراءات غير القانونية التي تتخذها إسرائيل والتي سبق أن أشرت إليها. وبزيادة تفاقم الوضع المتوتر بالفعل في الميدان، فإن تلك الإجراءات تُعرّض للخطر التقدم الإيجابي المحدود الذي تحقق منذ إطلاق مبادرة السلام العربية وعقد مؤتمري أنابوليس وباريس.

وسواء كان العنف هو العمل الأول أو الرد عليه، فإنه يضيف فقط إلى التصعيد الذاتي الذي لا نهاية له. ونحث الأطراف المعنية على ممارسة أقصى درجات ضبط النفس والامتثال للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان. ونهيب بإسرائيل أن تضع حدا لهذه الإجراءات وأن تمتثل لروح القرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن والجمعية العامة، من أجل وقف تصعيد حدة التوتر وتهيئة بيئة مواتية لتحقيق نتائج ملموسة في المفاوضات المشتركة مع فلسطين بشأن مسائل المركز النهائي، من أجل العودة بعملية السلام في الشرق الأوسط إلى مسارها الصحيح.

وفي ضوء الصعوبات التي يعاني منها الشعب الفلسطيني في قطاع غزة نتيجة للتدابير الإسرائيلية التقييدية، وفي حين نتفق مع الأمين العام في تأييده لاقتراح السلطة الفلسطينية بإدارة المعابر المؤدية إلى غزة، فإننا نشارك في توجيه النداء إلى المجتمع الدولي ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية من أجل تقديم المساعدة الطارئة والإنسانية اللازمة للشعب الفلسطيني.

ويلاحظ وفد بلادي بعض التطورات الإيجابية المحددة التي سُجّلت فيما يتعلق بتنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، مثل التعاون الثلاثي بين إسرائيل ولبنان وقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان لمعالجة المسائل التنفيذية الأساسية الأمنية والعسكرية، وكذلك الحوارات التي جرت بين لبنان وسورية حول تعيين وترسيم الحدود. ومع ذلك، فإننا نشعر بالقلق العميق إزاء استمرار الهجمات التي تستهدف المدنيين اللبنانيين وأفراد قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، وإزاء الانتهاكات الإسرائيلية للمجال الجوي اللبناني واحتلالها لقرية الغجر، على الجانب الشمالي من الخط الأزرق. ولا نزال نتشاطر الشعور بالقلق إزاء الإرجاءات المتكررة للانتخابات الرئاسية، والتقدم البطيء في نزع سلاح الجماعات المسلحة، والافتقار إلى البيانات التقنية المتعلقة بالضربات الإسرائيلية التي استخدمت فيها الذخائر العنقودية، ومسألة الأسرى اللبنانيين التي لا تزال بدون حل.

وفي حين نؤيد الجهود التي تبذلها جامعة الدول العربية وحكومة لبنان للنهوض بالعملية السياسية، فإننا نحث جميع الأطراف المعنية على تعزيز الحوار السياسي والمصالحة الوطنية والمضي في إجراء الانتخابات الرئاسية كما هو مخطط لها. ولا نزال نؤيد القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) وندعو إلى تنفيذه بالكامل، ولا سيما فيما يتعلق باحترام سيادة لبنان وسلامته الإقليمية، وحماية ممتلكات المدنيين وسبل معيشتهم، وسلامة وأمن حفظة السلام والعاملين في المجال الإنساني على المستوى الدولي.

لقد شهد الشرق الأوسط الكثير من إراقة الدماء. وإن استمرار العنف لن يؤدي إلا إلى قيام شعوب المنطقة – عرب وإسرائيليين على حد سواء – بإراقة المزيد من الدماء. ولن يتسنى التوصل إلى حل للصراع في الشرق الأوسط إلا من خلال الحوار والمفاوضات السلمية، وفقا لمبدأ الأرض مقابل السلام وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، مع أخذ الحقوق والمصالح المشروعة لجميع الأطراف المعنية بعين الاعتبار.

وأود أن أعيد تأكيد دعم فييت نام للأدوار التي تضطلع بها المجموعة الرباعية وجامعة الدول العربية وبلدان المنطقة والأمم المتحدة، ولا سيما مجلس الأمن، في السعي للتوصل إلى حل دائم للصراع في الشرق الأوسط وفقا لتلك الخطوط.

السيد أوربينا (كوستاريكا) (تكلم بالإسبانية): أود بادئ ذي بدء أن أشكر وفدكم، السيد الرئيس، على تنظيم سلسلة من الجلسات العلنية، التي نعتقد أن المجلس والمنظمة كليهما يرحبان بها. وأود، كذلك، أن أرحب بوجود الأمين العام، وأن أشكر السيد باسكو على تقريره، والمراقب الدائم لفلسطين والممثل الدائم لإسرائيل على بيانيهما. وأعتقد أن كلا منهما قدم آراء هامة، وأنا أرحب بإتاحة الفرصة لهما لمخاطبة المجلس. وفي اعتقادي أنهما أثريا مناقشة المجلس اليوم.

لقد أصبح مجلس الأمن جزءا من مشاكل الشرق الأوسط. وتجلى ذلك بوضوح خلال الأسابيع القليلة الماضية، حينما أخفق هذا الجهاز – وهو أحد الأجهزة الأساسية في النظام المتعدد الأطراف – في إدانة إغلاق معابر غزة التي نتجت عنها حالة إنسانية يائسة. كما أنه لم ينجح في إدانة عملية القتل التي وقعت في مدرسة يهودية في القدس. ولا يمكن لمجلس الأمن أن يظل جزءا من مشاكل الشرق الأوسط. بل يجب أن يصبح جزءا من حل الأزمة في تلك المنطقة.

ومن الطبيعي أن يتهم طرفا الصراع أحدهما الآخر. ومن الطبيعي بالمثل أن يبرر كل طرف إجراءاته كرد فعل على إجراءات الآخر. ولكن من غير الطبيعي ومن غير المقبول أن يعمل هذا المجلس بوصفه ترددا لصدى صوت أي من الطرفين. فهذا الطريق لن يوصلنا إلى السلام الذي يزعم الجميع أنهم ينشدونه.

إننا نصر أن على هذا المجلس أن يواجه منطق السببية الذي يطرحه الطرفان. ولا يمكننا أن نستمر في الموافقة على إجراءات أي من الأطراف، معتقدين مثله أن تلك الإجراءات مبررة كرد فعل على تظلم سابق. وإذا ما واصلنا السير في هذا المسار، فسيظل المجلس جزءا من مشاكل الشرق الأوسط. وأما إذا وجدنا التصميم اللازم على إدانة أية عملية عنف، مهما كان مصدرها، فإن المجلس سيكون قد بدأ بالتحول إلى وسيلة لحل مشاكل المنطقة.

إننا، بدورنا، يجب علينا أن نغير الأساليب التي تنظر بها منظومة الأمم المتحدة إلى الحالة الإنسانية للشعب الفلسطيني وتعالجها بها. إن أزمته الإنسانية، وهي الأخطر منذ عام ١٩٦٧، ليست مجرد نتيجة واضحة للحرب

والتشريد. فبينما تقلصت الأراضي الفلسطينية إلى ٢٢ في المائة من الأراضي المنصوص عليها في قرار الجمعية العامة ١٨١ (د-٢)، تضاعف عدد الأسر التي تتلقى المساعدات من وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) عشر مرات خلال السنوات العشر الماضية. إن السكان الفلسطينيين لم يتلقوا خدمات جيدة، وعلينا الآن أن نطور رؤية تحل مكان رعاية المسكنات التي يقدمها المجتمع الدولي. والنهج الذي يتصور إعادة الحياة الطبيعية إليهم هو الوحيد الذي يمكنه الحيلولة دون الكارثة، ذلك النهج الذي يمنحهم فرص العمل المنتج ويعزز تنميتهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وذلك النهج الذي، أخيرا، سيمنع وقوع الكارثة الكبرى التي يبدو أنها بدأت تتكون هناك.

كما ينبغي أن يكون واضحا أن مسؤولية كبيرة تقع على عاتق القيادة الفلسطينية في تهيئة البيئة المؤاتية للتنمية. فبناء السلام في الشرق الأوسط يلزم القيادة الفلسطينية بوضع حد للهجمات الإرهابية، وإقناع أكثر العناصر تطرفا وإدماجها في الحياة السياسية، والتأكد من أن تلك العناصر المتطرفة تتعلم العيش وفقا لمثل البطل الوطني المكسيكي الذي يذكّرنا بأن احترام حقوق الآخرين فيما بين الأفراد، كما هو الحال فيما بين الأمم، هو السلام.

وفضلا عن ذلك، فإن البلدان التي ظلت تؤيد أحد طرفي الصراع تتحمل مسؤولية كبرى. إننا نعتقد أن من غير العادل أو المقبول أن يسفك دم الفلسطينيين والإسرائيليين بالموارد والأسلحة التي يوفرها الآخرون. ويجب وضع حد لهذه الحالة.

ويجب أن يتوقف الشرق الأوسط عن أن يكون مسرحا لشن الحرب المدعومة من الخارج، ومحطة للتوقف في خضم حملة انتخابية، ومزارا إجباريا لقادة البلدان الغربية الرئيسية. ويجب أن يبذل المجتمع الدولي جهودا حثيثة لصنع السلام في الشرق الأوسط. وعليه أن يقطع التزاما جادا، وأن يفي بذلك الالتزام. ولا يمكن لأحد أن يعيش على وعود كتلك التي قطعت في مؤتمر باريس، والتي لم يتحقق الكثير منها ولن يتحقق أبدا.

إن كوستاريكا على اقتناع أن المجتمع الدولي قد ضل السبيل خلال بحثه عن حلول للحالة التي تؤثر على الشرق الأوسط. فلم نكن قادرين على حل الأزمة الوحيدة التي شغلت هذه المنظمة على مدار أكثر من ٦٠ عاما، ونحن الآن منقسمون بين من يؤيدون هذا الجانب أو ذاك. أن العديد من الدول التي ليست لها مصلحة مباشرة في الصراع تتابع المسرحية المثيرة بألم وتجد نفسها واقعة في رحى ديناميكية مدمرة. والآن، علينا جميعا إيجاد الظروف التي تجعل التعايش ممكنا.

لقد قلنا في مناقشات سابقة، ونجد لزاما علينا أن نكرر اليوم، إن الاتفاق يتطلب شجاعة أكبر من عدم الاتفاق، وإن إقامة الجدران التي تفرق أسهل من بناء الجسور التي توحد. ونعتبر جهود اليمن لفسح المجال للحوار الفلسطيني جهودا بناءة، وندعم تصميم الفلسطينيين والإسرائيليين على مواصلة التفاوض في ظل ظروف صعبة.

وهذا هو الطريق الوحيد. وكوستاريكا تكرر تأكيد اعتقادها بأن علينا أن نلقي وراء ظهورنا مرة وإلى الأبد نماذج المراحل المتعاقبة، بحيث يجب استكمال مرحلة قبل الانتقال إلى المرحلة التالية. وندعو الإسرائيليين والفلسطينيين أن يتناولوا، في أسرع وقت ممكن، المسائل النهائية، أي التفاوض على الحدود والمستوطنات وحق العودة والتعويض، بالإضافة إلى وضع القدس. إننا لا نسعى إلى فرض أي شيء، بل إلى ما اتفق عليه السيد أولمرت والسيد عباس في أنابوليس، حينما أعربا عن تصميمهما على الشروع في

مفاوضات ثنائية للتوصل إلى اتفاق سلام يتضمن حل جميع المسائل المتبقية، بما فيها المسائل الأساسية بدون استثناء.

وقبل بضعة أيام، وجهنا إشارة هامة فيما يتعلق بلبنان. والآن يجب أن نوضح اعتقادنا أننا حينما نجد الطريق نحو السلام لإسرائيل وللدولة الفلسطينية، سيكون من الأسهل علينا أن نحل مشاكل لبنان.

وسأكون مقصرا لو أنهيت بياني بدون أن أعرب مجددا عن إيمان كوستاريكا بلزوم موافاة أعضاء هذا المجلس، على نحو منتظم، بمعلومات مفصلة عن أنشطة المجموعة الرباعية. وبما أن بعض أهم الأطراف الدولية تشارك في المجموعة الرباعية، ولأسباب لا نفهمها، يشارك فيها الأمين العام على قدم المساواة مع الأطراف الفاعلة الأخرى، فإننا نؤمن بأن إجراءاتنا وقراراتنا تتطلب المعلومات الشاملة التي أدعو إلى موافاتنا بها في الوقت المناسب.

السيد ناتاليغاوا (إندونيسيا) (تكلم بالانكليزية): أود في البداية أن أشكر الأمين العام على بيانه، والسيد لين باسكو، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، على إحاطته الإعلامية بشأن الحالة الراهنة في الشرق الأوسط.

إن هذه المناقشة وجيهة باعتبارها محفلا يمكن فيه للوفود، لا سيما وفود البلدان المعنية في المنطقة، والمنظمات ذات الصلة، أن تفكر في سبل مواجهة التحديات المتمثلة في إحلال السلام في منطقة الشرق الأوسط على نحو جماعي.

ما فتئ الصراع في الشرق الأوسط مستمرا طيلة ستين سنة، وكان الأمل واليأس سمتي كل جهد من أجل إنهاء هذا الصراع.. وشكل مؤتمر أنابوليس آخر مبادرة استهدفت إخراج مفاوضات السلام من المأزق. وأوجد زخما وأملا جديدين في جهود السلام.

غير أن هناك مخاطرة تتمثل في الفصل بين هذا الأمل والحالة في الميدان. فدورة العنف قد استمرت دون انقطاع. وقوضت الثقة لدى الجانبين. والآن، هناك حاجة ماسة إلى إعادة بناء الثقة. وسيتطلب ذلك، بالتأكيد، وقف أعمال العنف على نحو تام. كما يتطلب إنهاء إسرائيل بصورة فورية لجميع الأنشطة غير القانونية، بما فيها بناء المستوطنات.

ويجب تعزيز امتثال جميع الأطراف للقانون الدولي، وممارسة أقصى درجات ضبط النفس. كما تشاطر إندونيسيا الرأي الذي أعرب عنه الأمين العام خلال الجلسة الطارئة لمجلس الأمن بشأن الحالة الإنسانية في قطاع غزة، التي عقدت في ١ آذار/مارس ٢٠٠٨، القائل بوجوب ضمان إجراء تحقيق في الحوادث التي قتل أو جرح فيها المدنيون، ومساءلة مرتكبيها.

وتؤمن إندونيسيا بأن تحقيق أهداف أنابوليس سيمهد السبيل للتوصل إلى تسوية للصراع في الشرق الأوسط تتسم بقدر أكبر من الشمولية. وبالتالي، نرحب باستئناف محادثات السلام بين الإسرائيليين و الفلسطينيين، في ١٧ آذار/مارس ٢٠٠٨ ، لا سيما بعد أن توقفت لعدة أسابيع.

كما ترحب إندونيسيا بالمؤتمر القادم بشأن الشرق الأوسط الذي ستستضيفه حكومة الاتحاد الروسي. ويعتقد وفد بلدي أن المؤتمر سيشكل محفلا لتعزيز عملية أنابوليس بغية تحقيق السلام الشامل في المنطقة، بما في ذلك على المسارين الإسرائيلي – اللبناني والإسرائيلي – السوري.

وتشكل الانقسامات السياسية والفعلية المتواصلة بين الفلسطينيين تقييدا خاصا للجهود الموحدة من أجل إنشاء دولة فلسطينية مستقلة وذات سيادة. لذلك، ما زلنا نؤمن بأن الحوار بين الفلسطينيين يظل أمرا حاسما.

كما يظل دور البلدان المجاورة في تعزيز المصالحة بين الفلسطينيين دورا هاما. ويجدر الثناء على مجموعة المحادثات التي جرت مؤخرا بشأن الحوار بين الفلسطينيين في إطار

الجامعة العربية أو مبادرة فرادى الدول المجاورة. وفي ذلك الصدد، يشعر وفد بلدي بالتشجيع إزاء المبادرة التي اتخذتها حكومة اليمن مؤخرا لتعزيز الحوار بين الفلسطينيين.

ويكتسي بناء اقتصاد فلسطيني له مقومات البقاء أهمية أساسية أيضا بغية إحلال السلام الدائم في المنطقة. وبالتالي، علينا أن نوجد السبل لإعادة بناء الاقتصاد المدمر في الأرض الفلسطينية المحتلة.. وفي ذلك الصدد، نشدد على أهمية استمرار المجتمع الدولي في تقديم الدعم والمساعدة، بما في ذلك الوفاء بالوعود التي قطعت خلال مؤتمر باريس للمانحين. وستدعو إندونيسيا في وقت لاحق من هذا العام، بمعية جنوب أفريقيا، إلى المؤتمر الأفريقي – الآسيوي المعني ببناء قدرات الشعب الفلسطيني، الذي سيعقد في جاكارتا.

إن للسلام قيمة لا تذكر بالنسبة إلى شخص يموت من المرض أو الجوع. وعلى نفس المنوال، فمحادثات السلام لن تعني شيئا لجزء كبير من الفلسطينيين، الذين ما زالوا يعيشون في ظل ظروف قاسية. وباعتماد نحو ٨٥ في المائة من سكان غزة على المساعدة الغذائية التي تقدمها الأمم المتحدة وغيرها من الوكالات الإنسانية، تظل الحالة الإنسانية في غزة مصدرا للقلق.

ويجب كفالة تحرير الفلسطينيين في غزة من الفاقة والعوز على نحو فوري. وبالتالي، يدعم وفد بلدي تماما عمل العديد من وكالات الأمم المتحدة وغيرها من الشركاء الإنمائيين في الميدان. كما نؤيد دعوة الأمين العام المجتمع الدولي إلى تلبية النداء الموحد من أجل فلسطين الذي أطلق في شباط/فبراير ٢٠٠٨.

ولا يمكن للإغاثة الإنسانية في حد ذاتها أن تعالج المعاناة في غزة طالما أن معابر غزة ما زالت مغلقة. وبالتالي، يستمر وفد بلدي في التشديد على أهمية فتح المعابر الحدودية إلى غزة، بصورة دائمة ودون تأخير، بغية تيسير عبور الواردات والصادرات، ووصول العاملين في المجال الإنساني إلى المنطقة. ويكتسي التنفيذ التام لاتفاق التنقل والعبور أهمية حاسمة، لا سيما بالنظر إلى اثر المعابر على الاقتصاد والحياة اليومية للفلسطينيين. كما نرحب باقتراح السلطة الفلسطينية تولي المسؤولية عن الجانب الفلسطيني لمعابر قطاع غزة، ونشجع الاتصالات بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية بغية اتخاذ إجراء بشأن ذلك الاقتراح.

وفي ما يتعلق بالحالة في لبنان، يكتسي إحلال السلام وتحقيق الاستقرار في البلد أهمية أساسية ليس للبنانيين أنفسهم فحسب، بل أيضا لجميع شعوب المنطقة. وبالتالي، ما زال وفد بلدي يشعر بالقلق إزاء المسألتين المتمثلتين في استمرار المأزق السياسي وتكرار تأجيل انتخاب الرئيس.

واستطالة الفراغ الدستوري في لبنان لن يؤثر تأثيرا ضارا على الاستقرار الداخلي فحسب، بل على العملية الديمقراطية أيضا. لذا يجب تفاديه. وبينما تكتسي جهود المجتمع الدولي والدول الإقليمية أهمية بالغة، فالحل النهائي للصراع الداخلي سيكون بيد الشعب اللبناني. وبالتالي، نشدد على الضرورة الملحة المتمثلة في الجهود المتضافرة التي تبذلها جميع الأطراف المعنية في البلد من أجل إنهاء حالة الجمود السياسي وبناء توافق للآراء يفضي إلى انتخاب رئيس.

وما انفك الصراع في الشرق الأوسط، لفترة طالت أكثر مما ينبغي، يبدد الفرص التي كان من الممكن أن يتيحها وقتنا لبناء منطقة تنعم بالسلم ويمكن العيش فيها. وما فتئ الصراع يرهق الأطراف في المنطقة لفترة طالت أكثر مما ينبغي. وبالتالي، سيكون من الحاسم تماما التوصل إلى تسوية سلمية وعادلة ودائمة للصراع. وتلتزم إندونيسيا بهذا المسعى، استنادا إلى قرارات المجلس ذات الصلة، بما في ذلك القرارات ٢٤٢ (١٩٦٧)، و ٣٣٨ (١٩٧٣)، و ١٥١٥

(٢٠٠٣)، ومرجعية مدريد، ومبدأ الأرض مقابل السلام، ومبادرة السلام العربية.

السيد كافاندو (بوركينا فاسو) (تكلم بالفرنسية): نود في البداية أن نعرب عن امتناننا للأمين العام على مقدمته، ولوكيل الأمين العام، السيد باسكو، على عرضه بشأن الحالة في الشرق الأوسط.

سينعقد بعد بضعة أيام، في دمشق، مؤتمر قمة لرؤساء دول وحكومات الجامعة العربية. ويحدونا الأمل في أن يشكل مؤتمر القمة مرحلة هامة في السعي إلى السلام، ويساعد في التخفيف من شدة معاناة الشعب الفلسطيني.

وإذ ندرك اليوم تماما الحالة في المنطقة، وهي نتيجة مباشرة للمواجهة بين إسرائيل وجيرانها، يساورنا القلق على نحو خاص إزاء المأساة الإنسانية التي ما زال يعيشها سكان الأراضي الفلسطينية المحتلة، لا سيما غزة. وبالتالي، نكرر مناشدتنا إسرائيل أن تتبع نهجا إنسانيا وتوقف الحصار على غزة.

ويجب أن نشدد أيضا على الخوف الجماعي الذي يعيشه السكان الإسرائيليون، بسبب إطلاق الصواريخ من الأراضي الفلسطينية. وينبغي للسلطة الفلسطينية، في رأينا، أن تمارس جميع حقوقها على أراضيها.

وقد دأبنا على القول إنه من مسؤولية الطرفين، إسرائيل وفلسطين، في المقام الأول والأخير، إيجاد أنسب الظروف لإجراء الحوار والمفاوضات. وفي ذلك الصدد، نشعر بالتشجيع حيال الاجتماع الذي عقد مؤخرا في صنعاء، تحت رعاية حكومة اليمن، بين الفصيلين الفلسطينيين الرئيسيين، اللذين تعهدا بالانخراط في الحوار.

كما نرحب باستئناف المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية. ومع ذلك، فإننا نخشى أن استمرار بناء إسرائيل للجدار العازل وتوسيع سياستها للاستيطان في الأراضي الفلسطينية، بما في ذلك القدس الشرقية والجولان السوري المحتل، يمكن أن يؤثر على هذه المفاوضات.

وفي لبنان، وهو مسرح آخر للصراع، يشير التقرير الأخير للأمين العام (S/2008/135) إلى الانتهاكات الإسرائيلية المتكررة للمجال الجوي لذلك البلد، وبالتالي انتهاك أحكام القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). وتلك الحالة أشد إثارة للقلق، وهي بطبيعة الحال تستدعي قلق مجلس الأمن.

علاوة على ذلك، واستنادا إلى القرارين ١٦٨٠ (٢٠٠٦) و ١٧٠١ (٢٠٠٦)، نود أن نشهد استئناف اللجنة المكلفة بترسيم الحدود السورية – اللبنانية لعملها بغية تسوية المسألة الشائكة المتعلقة بالحدود، بما في ذلك مسألة مزارع شبعا.

ولكننا مضطرون لأن نلاحظ، للأسف، أن جميع هذه الحلول تبدو بعيدة المنال ما دام المأزق السياسي والمؤسسي فيما يتعلق بلبنان، بما في ذلك مسألة انتخاب رئيس للجمهورية، لا يزال مستمرا.

إن الحالة الشاملة في المنطقة، التي نشعر جميعا شعورا قويا بمدى تعقدها وخطورتها، تتطلب اتخاذ إجراءات عاجلة وملموسة من جانب المجتمع الدولي، وخاصة مجلس الأمن.

وعجز المجلس عن إنفاذ قراراته أمر واضح ويمكن، في الأجل الطويل، أن يؤدي إلى تقويض مصداقية المجلس. ولذلك السبب، وعلى النحو الذي شددنا عليه بالفعل، ينبغي لمجلس الأمن أن ينظر في التوصل إلى حلول إبداعية وجريئة وواقعية يمكن أن تساعد على إحراز تقدم بإنهاء حالة الجمود.

وهناك أمر واحد واضح – فما لم يتبع نهج شامل، بمشاركة أصحاب المصلحة الرئيسيين، من داخل المنطقة وخارجها على حد سواء، لا يمكن إرساء أساس للسلام الدائم في الشرق الأوسط. ولذلك السبب، يؤمن بلدي بأن

النظر في مبادرة السلام العربية، التي تدعو إلى التنفيذ الفوري لأحكام القرارين ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣)، يمكن أن يكون خطوة هامة في التوصل إلى تسوية عادلة للحالة في الشرق الأوسط.

السير جون ساورز (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): إنني اعتذر لزملائي إذ فاتني الكثير من المناقشة السابقة. فقد كنت أشارك في قاعة مجاورة في الاحتفال باليوم الدولي لإحياء ذكرى ضحايا العبودية وتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي.

وأود أن أبدأ بياني بالإعراب عن امتناني للإحاطة الإعلامية التي استمع إليها مجلس الأمن في وقت سابق، وسأدرس الإحاطة الإعلامية والكلمات التي استمعنا إليها هنا دراسة وثيقة.

وفي نهاية عام ٢٠٠٧، تكلمنا جميعا عن نافذة للأمل في جهودنا المشتركة لتحقيق حل قائم على وجود دولتين في الشرق الأوسط. وحذر البعض من السماح بإغلاق هذه النافذة لأنها قد تكون الفرصة الأخيرة. ولا بد أن نعود إلى مستوى من التفاؤل. وبالإرادة السياسية، يمكننا أن نمنع إغلاق النافذة. ويلزمنا جميعا أن نشجع على الاستئناف المبكر للمفاوضات بين الإسرائيليين والفلسطينيين وأن نؤمن إحراز تقدم ملموس من هذه المفاوضات بغية إعادة التركيز على العملية السياسية، فهي التي توفر الأفق الوحيد للتوصل إلى حل وإلى السلام في المنطقة. ونتطلع إلى أن يواصل رئيس الوزراء أولمرت والرئيس عباس إظهار قيادة قوية في البحث عن السلام في وقت عصيب. ونتوقع منهما أن يستأنفا المفاوضات في أقرب فرصة ممكنة.

إن الأمم المتحدة، بوصفها جزءا من المجموعة الرباعية، تتحمل مسؤولية عن التأثير في عملية السلام، وعن تشجيع الجانبين على اتخاذ خطوات صعبة ولكن ضرورية. ولا يمكن القيام بذلك العمل إلا من خلال اتخاذ نهج متوازن، قدر الإمكان، وتوافق الآراء هنا في مجلس الأمن.

كما أن التأييد الواسع لعملية السلام، وخاصة في المنطقة، أمر قيم للغاية. ونرحب بالجهود المستمرة للمجتمع الدولي، بما في ذلك الزيارة الأخيرة التي قامت بها وزيرة الخارجية في الولايات المتحدة كوندوليزا رايس، وبالمبادرة اليمنية لدعم الحوار بين الفلسطينيين.

إن الحالة على أرض الواقع، وخاصة في غزة وجنوب إسرائيل، تسبب بالغ القلق لحكومتي. ونشعر بعميق الأسى للخسائر في الأرواح بين المدنيين على الجانبين. والمملكة المتحدة تدين إدانة قاطعة الهجمات المستمرة بالصواريخ على إسرائيل والهجوم المروع الذي وقع على المعهد اللاهوتي في مركز حاراف. ويجب أن تكون التدابير المتخذة للرد وفقا للقانون الدولي وألا تسبب المعاناة للمدنيين الأبرياء. ونتوقع من السلطات الإسرائيلية أن تحقق ذلك الهدف.

وكلا الطرفين عليهما التزامات في إطار خريطة الطريق. ومن الأهمية بمكان أن يتخذ كل جانب خطوات للوفاء بهذه الالتزامات بدون انتظار لأن يتخذ الجانب الآخر الخطوة الأولى. وعلى الفلسطينيين أن يعالجوا الشواغل الأمنية الإسرائيلية، ببذل جهود ملموسة على أرض الواقع لاعتقال الذين يدبرون ويخططون للهجمات العنيفة على إسرائيل وتعطيلهم وكبحهم.

وينبغي لإسرائيل أن تجمد كل النشاط الاستيطاني، بما في ذلك النمو الطبيعي للمستوطنات القائمة. وترى المملكة المتحدة أن بناء مستوطنات إسرائيلية في أي مكان في الأراضي الفلسطينية المحتلة أمر غير قانوني بموجب أحكام القانون الدولي. ويشمل ذلك المستوطنات في القدس الشرقية والضفة الغربية على حد سواء.

وما زالت الحالة الإنسانية في غزة مصدرا للقلق البالغ. فالخدمات الأساسية، بما في ذلك المياه والصرف الصحي، شارفت على الانهيار، ونفد مخزون عدد من المواد الطبية الأساسية والأدوية.

وينبغي أن تدعم الأمم المتحدة الجهود الرامية إلى فتح معابر غزة. ونحن في الاتحاد الأوروبي مستعدون لإعادة نشر بعثتنا للمساعدة الحدودية في رفح في أقرب فرصة ممكنة.

ولا بد لأي حل طويل الأجل للحالة في غزة أن يتناول الأمن الإسرائيلي والشقاء الفلسطيني على حد سواء. ولا يمكن أن يتأتى ذلك إلا من خلال عملية سياسية. ولا بد أن تدعم جهود المجتمع الدولي عملية أنابوليس بغية بلوغ ذلك الهدف.

وإضافة إلى دعمنا الإنساني المستمر، ما زالت المملكة المتحدة تعالج الاحتياجات الاقتصادية والإنمائية الحيوية لإحراز تقدم سياسي. وسيعقد مؤتمر بيت لحم للمستثمرين بدعمنا في منتصف أيار/مايو، ويحدونا الأمل في أن يؤدي المؤتمر إلى تحسينات حقيقية على أرض الواقع. وستجتمع لجنة الاتصال المخصصة في لندن في بداية أيار/مايو بغية تنسيق نشاط المانحين وتقديم دليل واضح على دعم المجتمع الدولي لعملية أنابوليس.

كما أود أن أوضح نقطتين بشأن لبنان. فحكومة لبنان بحاجة إلى دعم المجتمع الدولي. واستمرار المأزق السياسي وانعدام الأمن في لبنان أمر يدعو للقلق. وما فتئت المملكة المتحدة تدعم جهود عمرو موسى، الأمين العام لجامعة الدول العربية، لتشجيع التوصل إلى حل.

ويجب على جميع البلدان التي لديها تأثير على لبنان، وخاصة سورية، أن تضطلع بدور بناء. ومؤتمر قمة الجامعة العربية الذي يعقد في دمشق هذا الأسبوع فرصة لإحراز تقدم. ونناشد سورية، البلد المضيف، أن تتخذ الخطوات اللازمة للتوصل إلى تسوية في لبنان، ونناشد جميع الأطراف الفاعلة في المنطقة العمل لمصلحة تحقيق الاستقرار والديمقراطية في لبنان.

إن المشاركة المستمرة للأمم المتحدة حاسمة الأهمية. ويشمل ذلك تنفيذ جميع قرارات مجلس الأمن بشأن لبنان والقيادة المستمرة التي يضطلع بها الأمين العام. وما زالت قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان تضطلع بدور حيوي في توفير الأمن في الجنوب. ومرة أخرى، تشعر المملكة المتحدة بالامتنان للبلدان المساهمة بقوات على العمل الذي تقوم به إلى جانب القوات المسلحة اللبنانية.

السيد سباتافورا (إيطاليا) (تكلم بالانكليزية): بادئ ذي بدء، أود أنا أيضا أن أعرب عن خالص تقديري للأمين العام على حضوره هنا وعلى أفكاره وتقييماته. وأعتقد أن ذلك يشكل علامة هامة للغاية على التزام الأمم المتحدة بوصفها جزءا من المجموعة الرباعية. كما أشكر وكيل الأمين العام باسكو على إحاطته الإعلامية الشاملة للغاية، كعهدنا به دائما، إذ يوضح لنا المرحلة التي وصلنا إليها.

وإيطاليا تؤيد تأييدا كاملا البيان الذي ستدلي به رئاسة الاتحاد الأوروبي بعد قليل. وأود أن أضيف بضع ملاحظات فحسب.

إننا نؤيد بقوة الجهد الذي يبذله الرئيس عباس ورئيس الوزراء أولمرت للمضي قدما بالمفاوضات الثنائية بالرغم من الصعوبات المتمثلة في سياق سياسي هش والحالة الشديدة التوتر على أرض الواقع. واعتقد أن الأسئلة التي وجهها الأمين العام تعكس ما ينبغي أن يدور بخلدنا جميعا – إن لم يكن الآن، فمتى؟ وإن لم يكن هذا، فماذا؟ واعتقد أن هذين هما السؤالان اللذان ينبغي أن تضعهما الأطراف الفاعلة في الاعتبار في جميع الأوقات.

وكما سبق أن أشار الأمين العام، لا سبيل سوى المفاوضات لتحقيق السلام. وفي هذا الصدد، نؤكد مرة أخرى أهمية دور الدول العربية في التيسير، ونعرب عن ترحيبنا كذلك بالدعم الذي تقدمه الجامعة العربية للمساعي الحميدة التي يضطلع بها الرئيس صالح، رئيس اليمن، لتنشيط الحوار الداخلي الذي لا غنى عنه بين الفلسطينيين.

وبالنظر إلى الحالة على أرض الواقع، وأظن أنه يتعين علينا بدرجة متزايدة أن ننظر إليها من هذا المنظور، نرى بإلحاح متزايد ضرورة إطلاع الرأي العام في كلا الجانبين وفي بلدان المنطقة على أولى عوائد المفاوضات. ولا غنى في هذا الصدد عن اتخاذ تدابير على وجه السرعة للنهوض بحياة الشعب الفلسطيني بالتخفيف من القيود على تنقلاته وإزالة نقاط التفتيش في الضفة الغربية.

ومن الضروري أن تهيأ الأوضاع لتنشيط الاقتصاد الفلسطيني على أساس خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية التي اعتمدتها حكومة فياض. وتحقيقا لهذه الغاية، نؤيد الجهود التي يبذلها ممثل المجموعة الرباعية، توني بلير، ونحث جميع المانحين على تفعيل تعهداتهم المالية المعلنة في مؤتمر باريس.

ونرى أيضا أن جهود الحكومة الفلسطينية لتعزيز جهاز الأمن العام فيها جديرة بالدعم. لذلك تؤيد إيطاليا المبادرة الألمانية لعقد مؤتمر عن سيادة القانون وتعتزم المساهمة في توطيد القدرة التنفيذية للشرطة المدنية الفلسطينية من خلال مكتب الاتحاد الأوروبي لتنسيق الدعم للشرطة الفلسطينية، ونحث البلدان الأخرى على أن تفعل نفس الشيء.

وفي هذا الإطار، يساور إيطاليا القلق إزاء موقف الحكومة الإسرائيلية المتمثل في مواصلة البناء في القدس الشرقية. ونود أن نؤكد مجددا أن بناء المستوطنات في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، غير قانوني بموجب القانون الدولي. واستمرار النشاط الاستيطاني في الأرض المحتلة في الوقت الحاضر يشكل تهديدا للمفاوضات الثنائية. فهو يضعف إلى حد خطير مصداقية القيادة الفلسطينية أمام الرأي العام بينما يعزز حجج المتطرفين وأعداء السلام.

وأخيرا، نعرب عن دعمنا لدور الرصد الذي تقوم به الولايات المتحدة، ولا سيما بعقد الاجتماع الثلاثي الأول الذي نص عليه مؤتمر أنابوليس يوم ١٤ آذار/مارس. ومن المهم أن تصبح هذه الاجتماعات من الأدوات المتاحة للأطراف من أجل إضفاء مزيد من العمق على الحوار.

والآن أبدي بضع ملاحظات عن لبنان. ونحن كغيرنا نشعر أيضا بالقلق العميق إزاء انعدام أي بوادر لإحراز تقدم نحو حل الأزمة السياسية. ونؤيد، نحن والاتحاد الأوروبي مبادرة الوساطة التي أطلقتها الجامعة العربية وجهود أمينها العام. ونرجو أن يؤذن مؤتمر القمة الوشيك في دمشق بتحول في الأزمة.

ومن المهم قبل كل شيء تفادي أي تدهور إضافي للحالة الأمنية من شأنه أن يؤدي إلى تصعيد العنف بشكل خطير للغاية. ويتعين حل الأزمة اللبنانية أولا وقبل كل شيء بأن تظهر القوى السياسية اللبنانية نضجها من خلال تحملها المسؤولية. ولدينا اقتناع رغم ذلك بضرورة اتخاذ إجراء على الصعيد الإقليمي في استراتيجية موسعة تأخذ بعين الاعتبار القوى الفاعلة المتعددة المشتركة، فضلا عن طموحاتها.

وفي هذا السياق، نعرب عن سرورنا للتقدم المحرز في إنشاء محكمة خاصة معنية باغتيال الحريري وللدعم المالي الذي لقيته حتى الآن، ولاحتمالات أن تبدأ المحكمة في العمل فعلا.

وأخيرا، نؤكد مجددا أهمية استمرار وجود قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان لاستقرار لبنان. ونشجع القوات المسلحة اللبنانية وقوات الدفاع الإسرائيلية على التشاور مع

القوة المؤقتة لإيجاد حلول للمشاكل على أرض الواقع ولمواصلة الجهود المبذولة لترسيم الخط الأزرق.

وقد أحطنا علما باهتمام خاص بآخر تقرير للأمين العام (S/2008/135) وبتوصياته، التي نؤيدها، ولا سيما ما يتعلق منها بمهمة جديدة للفريق المستقل لتقييم الحدود اللبنانية.

السيد كومالو (جنوب أفريقيا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أبدأ بشكر الأمين العام على حضوره هذه الجلسة في وقت سابق، والسيد لين باسكو على إحاطته الإعلامية لمجلس الأمن بشأن هذا الموضوع البالغ الأهمية.

ويعرب وفدي عن تأييده للبيان الذي سيدلي به في وقت لاحق اليوم الممثل الدائم لكوبا باسم حركة بلدان عدم الانحياز.

وأود أيضا أن أثني عليكم، سيدي الرئيس، لعقدكم هذه الجلسة بالشكل المفتوح، الذي يتيح المشاركة للأطراف المتضررة وللمجموعات الإقليمية ذات الصلة. ويرى وفدي دائما أن على مجلس الأمن أن يتحلى بمزيد من الشفافية وأن تعقد المناقشات من قبيل هذه المناقشة بشأن الشرق الأوسط بالصيغة المفتوحة لإتاحة الفرصة أمام جميع الأطراف الفاعلة ذات الصلة، بما فيها عموم أعضاء هذه المنظمة، لمخاطبة المجلس بشأن هذا الصراع الذي ابتلينا به لمدة تزيد على ٦٠ عاما.

وقد استمعنا منذ شهر إلى إحاطتين إعلاميتين من الممثل الشخصي للأمين العام، السيد روبرت سري، والسيد جون هولمز، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ. وقدمت هاتان الإحاطتان صورة قاتمة لمستقبل عملية السلام بين فلسطين وإسرائيل وللحالة الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة. ومن دواعي الأسف أن هذه الحالة لم تتغير. والواقع أنها، كما سمعنا من فورنا، قد زادت تدهورا. وما زال المدنيون الأبرياء على كلا الجانبين يعانون من عواقب تعذر الوصول إلى السلام.

والمشكلة في الشرق الأوسط، رغم ما قد نكون سمعناه، تتمثل في احتلال فلسطين. فهذا الاحتلال الذي دام ٤٠ عاما هو المسألة الأساسية التي يلزم التصدي لها، وإلى أن نتصدى للاحتلال غير القانوني لفلسطين، لن ننجح في إحراز تقدم في حل هذه المشكلة المستعصية.

ومن الواضح أن ثمة انفصالا بين البحث عن حل سلمي للصراع في الشرق الأوسط وبين الحالة الفعلية على أرض الواقع، بما في ذلك ما يقوم به المجتمع الدولي لمعالجة تلك الحالة. وقد بدأ يتبدد مع الأسف ذلك التفاؤل الذي شعرنا به جميعا بعد الاجتماع الذي انعقد في أنابوليس ومؤتمر إعلان التبرعات في باريس.

ذلك أن الحالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة آخذة في التدهور بشكل يومي. ففي الضفة الغربية، يقوض استمرار التوسع في المستوطنات غير القانونية والمخافر العسكرية ونقاط التفتيش والجدار العازل بالفعل احتمالات التوصل إلى إقامة دولة فلسطينية متصلة الأرجاء تتمتع بمقومات البقاء، ويشكل انتهاكا واضحا لقرارات الأمم المتحدة وخارطة الطريق. والتوسع في المستوطنات غير القانونية في القدس، بصفة خاصة، يستبق الحل المتعلق بمستقبل القدس، الذي ينبغي أن يشكل الأساس لحل تفاوضي.

وفيما يتعلق بالتوسع في بناء تلك المستوطنات غير القانونية، نود أن نشير إلى البيان الأخير للأمين العام، الذي أعرب في ١٠ آذار/مارس ٢٠٠٨، عن قلقه إزاء موافقة حكومة إسرائيل على استئناف بناء ٧٥٠ وحدة سكنية في مستعمرة غيفات زئيف بالضفة الغربية. وذكر الأمين العام أن أي توسع استيطاني يتناقض مع التزامات إسرائيل بموجب

خارطة الطريق، بل ومنافيا للقانون الدولي. وقد دعا حكومة إسرائيل إلى وقف التوسع الاستيطاني وأكد مجددا أن وفاء كلا الطرفين بالتزاماتهما بموجب خريطة الطريق من التدابير الهامة التي تقوم عليها العملية السياسية بينهما.

وقد أدى الهجوم العسكري الذي شنته قوات الدفاع الإسرائيلية في غزة وفرض الحصار الكامل على غزة كذلك إلى تفاقم المأساة الإنسانية. وعجز هذا المجلس عن إدانة ما يحدث في غزة أو عن مجرد الإعراب عن قلقه تجاه تلك الحالة هو أمر يؤسف له حقا وما زال يعطي الانطباع بأن مجلس الأمن يتجاهل من جديد محنة المدنيين الفلسطينيين الأبرياء الذين يعيشون تحت وطأة الاحتلال.

إن الإجراءات الإسرائيلية تجعل الحياة لا تطاق بالنسبة للمدنيين الفلسطينيين، وتشكل إهانة للكرامة الإنسانية، كما أنها انتهاك صريح للقانون الدولي. وحتى موظفو الأمم المتحدة والمجتمع الدبلوماسي المحلي يخضعون لهذه المصاعب والإهانات والاستفزازات اليومية.

لقد أدانت حكومة جنوب أفريقيا على الدوام الهجمات على المدنيين، سواء كانت فلسطينية أم إسرائيلية. وقلنا إن استمرار الهجمات الصاروخية من غزة على إسرائيل لا يمكن تبريره باسم القضية الفلسطينية. وهي بالفعل ضد مصلحة الشعب الفلسطيني ولا تُسفر إلا عن الردع العسكري من قِبل قوات الدفاع الإسرائيلية. ونشجب الهجمات التي تعرضت لها المدرسة الحاخامية في القدس، والتي أدت إلى قتل مدنيين أبرياء وإصابة آخرين بجراح.

وترى جنوب أفريقيا أنه لكي يتم إحراز تقدم في المحادثات، ثمة حاجة إلى تقديم شيء ملموس للفلسطينيين لإقناعهم بأن السلام الذي يتحقق بالتفاوض يمكن أن يؤدي إلى إنشاء دولة فلسطينية على أساس حدود عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية.

وأخيرا، لا زال وفدي يرى أن عملية السلام التي أُنعشت في أنابوليس تمثل محاولة لها مغزاها لإيجاد حل دائم. ولا ينبغي أن تسترخي الأطراف والمجتمع الدولي ويسمحوا باستمرار تدهور الحالة على أرض الواقع، الأمر الذي من شأنه أن يُنهي كل الآمال التي تصبو إلى التوصل بالتفاوض إلى الحل المتمثل في وجود الدولتين. وتقع على عاتق الطرفين المسؤولية الأساسية عن تحقيق السلام وإقرار الأمن. وفي هذا الصدد، مما له أهمية بالغة أن تدرس الأطراف بدقة أعمالها وتصريحاتها كي يتسنى البحث عن السلام.

السيد خليل زاد (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أن أضم صوتي إلى أصوات زملائي للإعراب عن الشكر للأمين العام الذي تكلم في المجلس في وقت سابق وللسيد باسكو وكيل الأمين العام على الشيء الجديد الذي قدمه.

تواصل الولايات المتحدة العمل لدعم التقدم نحو التوصل إلى اتفاق سلام إسرائيلي – فلسطيني قبل نهاية عام ٢٠٠٨. وقد قام نائب الرئيس تشيني، ووزيرة الخارجية رايس في وقت سابق من هذا الشهر بزيارة إلى المنطقة للتشجيع على إحراز تقدم في المفاوضات على أرض الواقع. وسوف تعود الوزيرة رايس إلى المنطقة في وقت لاحق من هذا الأسبوع لتواصل مناقشاتها مع الأطراف.

وحينما اجتمعنا آخر مرة، كنا نشعر بالقلق، وكنا على حق في الشعور به، إزاء تصاعد العنف في جنوب إسرائيل وفي غزة بسبب زيادة الهجمات الإرهابية بالصواريخ التي تشنها حماس والتي أدت إلى رد إسرائيلي عسكري للدفاع عن النفس. وبعد ذلك، في ٦ آذار/مارس، أطلق مسلح إرهابي النيران على مدرسة دينية يهودية في القدس، مما أسفر عن قتل ثمانية من الطلبة الإسرائيليين الصغار وإصابة ١١ آخرين بجراح، وهذا عمل أدانته عن حق الولايات

المتحدة وحكومات أخرى كثيرة بصفته عملا وحشيا استهدف مدنيين أبرياء.

وإذ نشير إلى هذه الأحداث، أود أن أوضح أن الولايات المتحدة تعرب عن بالغ استيائها إزاء موت جميع المدنيين الأبرياء. وعلى إثر تلك المأساة، التي أدانها بصورة قاطعة رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس، أيدت الولايات المتحدة القرار الشجاع الذي اتخذته حكومة إسرائيل لتؤكد من جديد التزامها بالمفاوضات. ويواصل القادة الإسرائيليون والفلسطينيون الاجتماع للعمل صوب تحقيق الهدف المشترك وهو التوصل إلى اتفاق بشأن المركز الدائم. ولا يزال الدعم البناء المقدم على الصعيدين الإقليمي والدولي الذي يحظى بتأييد الطرفين لدعم جهودهما، يتسم بأهمية بالغة.

وإذ نأخذ ذلك بالحسبان، أود أن أطرح نقطتين إضافيتين. النقطة الأولى هي ضرورة إحراز تقدم على أرض الواقع من أجل تهيئة مناخ داعم لعملية التفاوض والتأكيد من جديد للإسرائيليين والفلسطينيين على السواء على جدية هذه العملية. وقد عاد من المنطقة للتو الجنرال فريزر، الذي يترأس جهود الولايات المتحدة الرامية إلى رصد التقدم المحرز فيما يتعلق بخارطة الطريق، بعد أن عقد اجتماعا ثلاثيا مع الطرفين لتقييم التقدم وإجراء مناقشة بشأن الخطوات التالية للوفاء بالتزامات الطرفين بموجب خارجة الطريق. وتبادل الجنرال الآراء، على نحو صريح وإيجابي، مع الطرفين، ويواصل العمل معهما لتعزيز التقدم في تلك المنطقة. وستشجع الوزيرة رايس في جولة اجتماعاتها المقبلة التي ستعقدها مع القادة الإسرائيليين والفلسطينيين في وقت لاحق من هذا الأسبوع، على إحراز مزيد من التقدم.

والنقطة الثانية هي الأهمية البالغة للدعم الذي يقدمه المجتمع الدولي لضمان تلبية الاحتياجات الإنسانية للفلسطينيين ومتابعة تنفيذ الدول لالتزاماتها التي تعهدت بها في مؤتمر المانحين الذي عُقد في باريس. ومن شأن هذه الجهود أن تساعد الرئيس عباس ورئيس الوزراء فياض على بناء القدرة المؤسسية وتطوير الاقتصاد الذي سيصبح أساسا لدولة فلسطينية. وتواصل الولايات المتحدة من جانبها تقديم المساعدة الإنسانية الأساسية للفلسطينيين الذين يعيشون في غزة من خلال البرامج المستمرة التي تنفذها الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية والمساهمات السنوية لوكالة الأمم المتحدة لتشغيل وإغاثة اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى.

إن الولايات المتحدة هي أكبر مانح ثنائي للأونروا. ففي السنة المالية ٢٠٠٧، ساهمنا بما يزيد على ١٥٤ مليون دولار للأونروا وتعهدنا حتى الآن بتقديم ١٤٨ مليون دولار في عام ٢٠٠٨. وتدعم مساهمتنا في الأونروا خدماتها المتمثلة في توفير التعليم الأساسي والحرفي، وتوفير الرعاية الصحية الأولية، وتقديم خدمات الإغاثة والخدمات الاجتماعية لعدد يربو على ٤,٤ مليون نسمة من اللاجئين الفلسطينيين المسجلين في غزة، والضفة الغربية، والأردن، ولبنان، وسورية، فضلا عن تقديم الغذاء في حالات الطوارئ، وتقديم الخدمات الصحية، وخدمات إيجاد الوظائف والخدمات الأخرى لإغاثة اللاجئين الفلسطينيين في الضفة الغربية وغزة.

ونمضي قدما أيضا في برامج المساعدة لاستخدام مبلغ الـ ٥٤٥ مليون دولار الذي تعهدنا به لمساعدة السلطة الفلسطينية، والذي أعلنته الوزيرة رايس في باريس في شهر كانون الأول/ديسمبر من العام الماضي. وفي الآونة الأخيرة، أي في ١٩ آذار/مارس، وقعنا على اتفاق بشأن تحويل نقدي مع رئيس الوزراء فياض لتقديم ١٥٠ مليون دولار لدعم ميزانية السلطة الفلسطينية. ولكن الحاجة تدعو إلى تقديم أكثر من ذلك بكثير، ونشجع الذين شاركوا في مؤتمر باريس على القيام على الفور بتقديم المساعدة التي تعهدوا بها. ونحن نتطلع قدما إلى استعراض التقدم في هذا المجال في الاجتماع

القادم الذي ستعقده لجنة الاتصال المخصصة. ونرحب بمواصلة توني بلير الاضطلاع بدور قيادي في هذا المجال، بما في ذلك مشاركته في التخطيط لعقد مؤتمر بيت لحم لاستثمارات القطاع الخاص في الفترة من ٢١ إلى ٢٣ أيار/مايو. ونؤيد أيضا الاجتماع الذي اقترحته ألمانيا والذي سيعقد في وقت لاحق من الربيع المقبل لتركيز دعم المانحين على بناء قدرة قطاع القضاء الفلسطيني.

وفيما يتعلق بلبنان، أُعرب عن الشكر للأمانة العامة على الجهود المبذولة حاليا للإسراع بتيسير عمل المحكمة الخاصة. ونتطلع قدما إلى ما هو جديد بشأن المحكمة والذي من المقرر تقديمه في يوم الخميس. وأحث جميع أعضاء المجلس على دعم المحكمة بسخاء ليكون ذلك دليلا واضحا على أن المجتمع الدولي يساند جهود الشعب اللبناني لوضع نهاية لعهد الإفلات من العقاب على جرائم الاغتيالات السياسية التي ارتكبت في بلدهم.

وأود أن أشدد على القلق العميق الذي نشعر به إزاء نقل الأسلحة بصورة غير شرعية عبر الحدود السورية – اللبنانية، ولا سيما من جانب حزب الله الذي جدد قدرته العسكرية منذ حرب عام ٢٠٠٦. ونؤيد تماما مطالبة الأمين العام بإجراء عملية لنزع سلاح كل الميليشيات في لبنان عملا بالقرارين ١٥٥٩ (٢٠٠٤) و ١٧٠١ (٢٠٠٦) واتفاق الطائف. ووفقا لهذين القرارين لا بد من نزع سلاح حزب الله، ولا بد أن يفعل ذلك الآن.

وأخيرا، أود أن أكرر من جديد الإعراب عن قلقنا إزاء عدم تمكين اللبنانيين حتى الآن من إجراء انتخابات رئاسية. وبالرغم من اتفاق اللبنانيين على مرشح، تستخدم سورية وحلفاؤها في لبنان شروطا مسبقة أخرى لإطالة أمد الجمود السياسي. بيد أنه ينبغي أن يكون واضحا أنه، ريثما يتولى رئيس جمهورية جديد مهام منصبه، تُعرب الولايات المتحدة عن ثقتها التامة في الحكومة اللبنانية الشرعية وتؤيدها تمام التأييد، في إدارتها لشؤون الدولة وفي مواصلة القوات المسلحة اللبنانية توفير الأمن.

واسمحوا لي أن أختتم بياني بتعليق موجز على صيغة هذه الجلسة الشهرية. لقد دأب المجلس، منذ عام ٢٠٠٢، على عقد جلسات إحاطة إعلامية بصورة منتظمة بشأن التطورات في الشرق الأوسط. ومع ذلك كثيرا ما يظهر الاستقطاب والانقسامات بين الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بشأن هذا النزاع في شكل بيانات سياسية حادة في كل من الجمعية العامة ومجلس الأمن الأمر الذي لا يساعد على النهوض بقضية السلام أو يساعد الشعب الفلسطيني بأية طريقة ملموسة. ولقد ظلت الولايات المتحدة منذ فترة طويلة ترى أنه لن يتم التوصل إلى حل إلا بالمفاوضات المباشرة بين الطرفين، التي تيسرها وتدعمها مشاركة دولية بناءة. وهذا هو السبب الذي من أجله تتركز معظم جهودنا على إحداث فرق على أرض الواقع. وإذا كانت هذه الأنواع من الاجتماعات لا تسهم في ذلك الجهد – أو، الأسوأ من ذلك، إذا كانت تثير التوترات التي تعيق المشاركة البناءة – عندئذ علينا أن نسأل أنفسنا إن كانت الصيغة المفتوحة للمناقشات في نيويورك تساعد على إيجاد البيئة اللازمة لتيسير السعي نحو الحل القائم على الدولتين.

السيد فيربيكي (بلجيكا) (تكلم بالفرنسية): أود أن أتقدم بالشكر للأمين العام على بيانه الذي ألقاه في مستهل هذه الجلسة. وأود أن أعرب كذلك عن امتناني لوكيل الأمين العام على إحاطته الإعلامية.

إن بلجيكا تؤيد البيان الذي ستدلي به زميلتنا ممثلة سلوفينيا بحكم أن بلدها رئيس الاتحاد الأوروبي.

إن الشعبين الفلسطيني والإسرائيلي يعيشان خلال فترة عصيبة، أثارت القلق في صفوف المسؤولين البلجيكيين.

ونظرا لتأثير تزايد العنف ضد السكان المدنيين في إسرائيل وقطاع غزة، تؤكد بلجيكا مجددا إدانتها القاطعة لإطلاق الفلسطينيين للقذائف. وبينما نعترف بحق إسرائيل في الدفاع عن نفسها، انضم المسؤولون من بلدي إلى الأمين العام في إدانة الطبيعة الزائدة عن الحد للرد الإسرائيلي. وفضلا عن ذلك، تدين بلجيكا إلى جانب شركائها الأوروبيين، دون تحفظ الهجوم الإرهابي على مدرسة مركز حاراف الدينية في ٦ آذار/مارس ٢٠٠٨.

هناك دواع للأمل واليأس في الوضع السياسي الحالي. أما بالنسبة لعناصر الأمل، علينا أن نثني على الشجاعة السياسية التي يتحلى بها الرئيس عباس ورئيس الوزراء أولمرت، اللذان، بينما يواصلان الحوار، لم يسمحا للعنف أن يدمر عملية المفاوضات الثنائية التي تم الشروع فيها في أنابوليس.

وبما أننا نترك الأمر للطرفين ليتفاوضا على أبعاد التسوية السياسية النهائية، يتحتم على المجتمع الدولي أن يدعم جهودهما. وفي هذا الشأن، تأسف بلجيكا، رغم جهودها المتكررة، على أن مجلس الأمن لم يتمكن من القيام بدوره في إدانة العنف وتشجيع عملية السلام.

ونرحب بالاجتماع الأول بين الطرفين الذي قام بتنظيمه الجنرال فريزر. ورغم كل ما يمكن أن يقوم به الفلسطينيون والإسرائيليون من أجل التوصل إلى حل، لا بد لنا أن نعترف، أكثر من أي وقت مضى، بأن غياب التقدم على الأرض سوف ينسف العملية السياسية. ولذلك تشجع بلجيكا المجموعة الرباعية وممثلها توني بلير على أن تدعم وتكمل الجهود التي يبذلها الجنرال فريزر لمساعدة الطرفين على تنفيذ التزاماتهما، بدءا بتلك المترتبة بموجب خارطة الطريق والاتفاق بشأن التنقل والعبور.

ورغم أن ذلك يبدو صعب التنفيذ، فإن تلك الصعوبة تبدو هينة مقارنة بالثمن الذي سيدفعه الفلسطينيون والإسرائيليون إذا ما تعطلت العملية السياسية مرة أخرى. إن إلحاحية هذه المسألة قد دفعت المجتمع الدولي إلى أن يكون مشاركا بصورة كبيرة. وكان التزامه واضحا في باريس في كانون الأول/ديسمبر الماضي، وسوف يكون واضحا مرة أخرى على الجبهتين الأمنية والاقتصادية في المؤتمرين القادمين المزمع عقدهما في بيت لحم وبرلين.

ومع ذلك، لن تكون هذه الجهود مثمرة إلاّ إذا كانت مكملة لجهود الطرفين. ولهذا السبب وجهنا نداء عاجلا إلى إسرائيل لوقف التوسع في المستوطنات القائمة، وتفكيك مواقع الاستيطان الأمامية غير المشروعة ورفع الحواجز أمام الحركة في الضفة الغربية بالتدريج. وإننا ندعو السلطة الوطنية إلى تكثيف جهودها في مجال الأمن، بما في ذلك الشروع في إعادة هيكلة القوات الأمنية وتفكيك الهياكل الأساسية الإرهابية.

وفيما يتعلق بالوضع في قطاع غزة وحوله، ترحب بلجيكا بالسلام الذي ساد في الأيام الأخيرة، وكذلك بإعادة فتح معبري كارني وصوفة بصورة جزئية. وبالنسبة لحماس، التي لها السيطرة الفعلية على قطاع غزة، ينبغي أن تتبع الهدوء الحالي خطوات عملية للاضطلاع بمسؤولياتها تجاه الشعب الفلسطيني، وبالتحديد، تجاه قطاع غزة. ومن ثم نطالب حماس بوضع حد تام لإطلاق القذائف، واستعادة سيادة القانون، الذي يستحقه الشعب الفلسطيني، وإعادة السيطرة على قطاع غزة إلى السيطرة الوحيدة المشروعة للسلطة الفلسطينية.

وفي هذا الصدد، نظرا للأزمة الإنسانية الحادة في قطاع غزة، تؤكد بلجيكا من جديد استعداد الاتحاد

الأوروبي لتيسير تنفيذ الحل الذي يجعل إعادة فتح المعابر من أجل الأغراض الإنسانية والاقتصادية ممكنا.

وأود أن أختتم بياني بالحديث قليلا عن لبنان. فبالرغم من العوائق التي نواجهها، تود بلجيكا أن تؤكد مجددا دعمها غير المحدود لجهود الوساطة التي يقوم بها أمين عام جامعة الدول العربية، السيد عمرو موسى. ونأمل في الأيام المتبقية لعقد مؤتمر القمة في دمشق، أن تتمكن جميع الأطراف من الاضطلاع بمسؤولياتها وأن تقدم أسهاما بناء.

إن التأجيل السابع عشر للانتخابات الرئاسية لا يثنينا عن الأهداف التي نعرف جميعا أنها حاسمة بالنسبة لاستقرار لبنان والمنطقة بأسرها. ونود أن نؤكد مجددا دعمنا للحكومة والقوات المسلحة اللبنانية. وإلى أن يتم التوصل إلى حل للمسائل العالقة من خلال استئناف الحوار الطبيعي، تستطيع هذه المؤسسات ضمان وحدة لبنان وسيادته واستقلاله. وندعم أيضا الجهود التي يبذلها الأمين العام لتنفيذ جميع جوانب القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) على أساس نشر القوات المسلحة اللبنانية وقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان جنوب نهر الليطاني. إن العملية السياسية التي بدأت في شهر آب/أغسطس ٢٠٠٦ تشمل جميع العناصر اللازمة لضمان سيادة لبنان واستقراره في جو من السلام الدائم.

السيد ليو زنمين (الصين) (تكلم بالصينية): يود وفد الصين أن يشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة المفتوحة اليوم بشأن قضية الشرق الأوسط. ونود أيضا أن نشكر، على وجه الخصوص، الأمين العام على حضوره اليوم، وعلى البيان الذي أدلى به. وعلاوة على ذلك، نود أن نشكر وكيل الأمين العام باسكو على إحاطته الإعلامية.

إن الحالة في الشرق الأوسط قد تغيرت بصورة كبيرة في الشهر الماضي. فلقد نتجت عن الصراع المسلح في قطاع غزة خسائر هائلة في صفوف السكان المدنيين. وفي الوقت الراهن، تحسن الوضع نوعا ما. ومع ذلك، ما زال هشا إلى درجة كبيرة ويهدد بأن يؤدي إلى تصعيد في الصراع في أي لحظة. ونأمل أن تستغل الأطراف هذا التوقف غير العادي عن العنف وأن تضاعف جهودها لضمان التوصل إلى وقف دائم لإطلاق النار في أقرب وقت ممكن. وذلك من شأنه ان يؤدي إلى ضمان أمن الطرفين وكذلك الحياة الطبيعية للشعب الفلسطيني.

وتقدر الصين الجهود التي تبذلها مصر لتحقيق ذلك. ونأمل أن تقوم الأطراف المعنية بإظهار المرونة ونبذ العنف وأعمال القتال حقا وأن تلزم نفسها بالحوار والمفاوضات على قدم المساواة كي يتم التوصل إلى حل للمشكلة.

وترحب الصين بتعهد إسرائيل وفلسطين بمواصلة المفاوضات السياسية. ونأمل أن يتمكن الطرفان من التغلب على كل ما يصرف انتباههما وأن يسرعا في عملية التفاوض من خلال القيام بإجراءات ملموسة. وينبغي للطرفين أن يتجنبا القيام بأي إجراءات من شأنها أن تسمم جو المفاوضات. ففي الفترة الأخيرة، أعلنت إسرائيل قرارها بتوسيع المستوطنات. وهذا ليس ملائما لبناء الثقة المتبادلة.

إننا نرحب بالجهود التي بذلها اليمن لتعزيز المفاوضات المباشرة بين الفصائل الفلسطينية المختلفة. ونرحب كذلك بحقيقة أن الفصيلين الرئيسيين قد وقعا اتفاقات ويواصلان الحوار والمفاوضات. وإن تعزيز الوحدة الداخلية لفلسطين، كما أكدنا دوما، شرط أساسي هام جدا لنجاح المفاوضات السياسية بين إسرائيل وفلسطين، بما يفضي في نهاية المطاف إلى تحقيق سلام شامل. وينبغي أيضا أن يواصل المجتمع الدولي تقديم المساعدة إلى فلسطين ومد يد العون إلى السلطات الفلسطينية لتعزيز بناء قدراتها وتحسين أسباب العيش للشعب الفلسطيني. وسيؤدي ذلك إلى توطيد دعم الشعب الفلسطيني لعملية التفاوض.

وتواجه عملية السلام في الشرق الأوسط حاليا تحديات خطيرة جدا. فالعملية التي تم إطلاقها في أنابوليس حققت خطوة أولى هامة. ولكنها تواجه أيضا عقبات من مختلف الأنواع. ويجب أن يمعن المجتمع الدولي التفكير في كيفية ضخ حيوية جديدة في عملية أنابوليس. ونؤيد أفكار الاتحاد الروسي بشأن عقد اجتماع لمتابعة أنابوليس. ونحن على ثقة من أن الجهود المبذولة للتحضير لذلك الاجتماع والسماح باشتراك جميع الأطراف المعنية لن تساعد فحسب على تعزيز منجزات المفاوضات، وإنما ستهيئ أيضا ظروفا مماثلة لإجراء مفاوضات أوسع وأعمق في المرحلة القادمة.

وتمثل المفاوضات بين سوريا وإسرائيل وبين لبنان وإسرائيل أيضا مكونين هامين من مكونات عملية السلام في الشرق الأوسط. وسيساعد إجراء مفاوضات على هذين المسارين في وقت مناسب وإحراز تقدم فيها على تحقيق سلام دائم في الشرق الأوسط. ونأمل أن توفر الأطراف المعنية المزيد من الدعم للمفاوضات على هذين المسارين.

لقد أُرجئت الانتخابات الرئاسية في لبنان مرة أخرى. وما برحت الحالة السياسية والأمنية في لبنان يشوبها التوتر. وأبرز ذلك أهمية الحفاظ على الاستقرار والتوصل إلى حل مبكر للخلافات السياسية. ونحن نؤيد الجهود الدؤوبة التي تبذلها الجامعة العربية للتوصل إلى حل للأزمة السياسية في لبنان، ونأمل أن تضع جميع الأطراف في لبنان مصالحها الوطنية أولا وأن تلجأ إلى الحوار والمشاورات لحل خلافاتها والسعي إلى توافق في الآراء.

الرئيس (تكلم بالروسية): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل الاتحاد الروسي.

نحن ممتنون للأمين العام، السيد بان كي - مون للبيان الذي أدلى به ولحضوره جلسة اليوم. ونشكر أيضا وكيل الأمين العام، السيد باسكو، على إحاطته الإعلامية بشأن الحالة في الشرق الأوسط.

والشرق الأوسط يمر اليوم بمرحلة حاسمة الأهمية بصفة خاصة. فالمهام التي تواجه الأطراف في عملية السلام متعددة. ويجب الاضطلاع بها في حالة ما زال الإنهاء القاطع للعنف فيها يراوغنا. وهذا شيء نرى أنه لا بد أن يحظى بأولوية غير مشروطة.

ومن الأمور التي تثير القلق بصفة خاصة الحالة الأخيرة بشأن تسوية المسألة الفلسطينية - الإسرائيلية. وينبغي أن نبذل أقصى جهد ممكن من أجل إنهاء قتل الفلسطينيين والإسرائيليين المسالمين، ووضع حد لإطلاق الصواريخ على الأرض الإسرائيلية، ورفع الحصار المفروض على غزة والذي أصبح لا يطاق على الإطلاق.

ويقدم الاتحاد الروسي، وسيظل يقدم، المساعدة الاقتصادية والمالية إلى الفلسطينيين، كما أنه يقدم المساعدة في تعزيز قوات الأمن الفلسطينية. وقد عولجت تلك المواضيع وغيرها في الزيارة التي قام بها مؤخرا وزير خارجيتنا، سيرجي لافروف، إلى المنطقة.

ونرى أن من الأهمية الخاصة، بغض النظر عن المشاكل المشار إليها آنفا والتي تعقد عملية السلام، أن يظل الرئيس عباس رئيس السلطة الفلسطينية ورئيس الوزراء أولمرت ملتزمين بتعزيز الحوار وتنفيذ الاتفاقات التي تم التوصل إليها في أنابوليس، وأن يتفقا قبل نهاية العام على بارامترات التسوية النهائية. ولا يقل أهمية امتثال الأطراف بدقة لذلك الجزء من اتفاق أنابوليس الذي يؤكد من جديد التزام الأطراف بتنفيذ خارطة الطريق، بما في ذلك ضرورة الامتناع عن أي إجراءات يمكن أن تقوض إمكانية التوصل إلى تسوية لمسألة الوضع النهائي. ونشعر بانزعاج جلي، في ذلك الصدد، إزاء استمرار النشاط الاستيطاني الإسرائيلي.

ونطالب بالتجميد التام لذلك النشاط، وفقا لمطالب المجموعة الرباعية.

وروسيا ملتزمة بمفاهيم ومبادئ عملية السلام وتسعى إلى أن ترى الشرق الأوسط وقد أصبح منطقة يسودها السلام والاستقرار، وتعيش فيها جميع الدول، بما فيها إسرائيل، في أمن، وفي ظروف مثالية لحل المشاكل الاجتماعية – الاقتصادية، وفي جو يسوده أوثق تعاون ممكن فيما بين جميع الدول.

ومن أجل بلوغ ذلك الهدف، يجب زيادة الجهود التي يبدلها المجتمع الدولي لحشد الدعم لعملية أنابوليس وكفالة نجاحها. وتحقيقا لتلك الغاية، نجري مشاورات نشطة مع المجموعة الرباعية، والشركاء من المنطقة والأمم المتحدة، وغير ذلك من الأطراف المهتمة بالمسألة لتحقيق تفاهم أولي بشأن عقد اجتماع دولي في موسكو عن الشرق الأوسط. ونأمل أن نتمكن في المستقبل القريب جدا من أن نقرر أسلوب عمله، وجدول مواعيده، وجدول أعماله.

وفي أنابوليس، اعتمدت اتفاقات حظيت بتأييد الجميع. ويجب علينا الآن أن نؤكد ذلك التأييد بحفز الإسرائيليين والفلسطينيين على تنفيذ تلك الاتفاقات تنفيذا فعالا.

ومن الأهمية بمكان أيضا تهيئة الأحوال اللازمة لإحراز تقدم على المسارين السوري واللبناني للتسويات في الشرق الأوسط.

وعندما تفضي المفاوضات الفلسطينية والإسرائيلية إلى نتائج – ونأمل أن يتحقق ذلك في القريب العاجل – ستتمثل مسألة لا مفر منها في الطريقة التي سينظر بها الفلسطينيون إلى تلك الاتفاقات. ولهذا، فإن استعادة الوحدة الفلسطينية أمر يكتسي أهمية خاصة، ونرحب بالاتفاقات التي تم التوصل إليها بين ممثلي فتح وحماس في صنعاء بشأن استئناف الحوار الداخلي بين الفلسطينيين. ومن المهم أن تكون تلك الاتصالات الأولية، منذ البداية، بناءة ومركزة على المشاكل الأساسية التي تواجه الشعب الفلسطيني: كيف يمكن استعادة السلامة السياسية والقانونية للأراضي الفلسطينية وبارامترات عملية الحوار مع إسرائيل. ونأمل أن يناقش العديد من تلك المسائل بعمق وأن يتسنى التوصل إلى حل لها في اجتماع القمة الوشيك للجامعة العربية الذي سيعقد في دمشق.

وأود، في الختام، أن أقول بضع كلمات عن لبنان، الذي يسوده الاضطراب مرة أخرى، وتزيد فيه المجموعات المتطرفة من أنشطتها، وتعزز جميع الفصائل السياسية قواها. وروسيا نصير قوي للامتثال الذي لا يتزعزع لأحكام القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) وغيره من قرارات مجلس الأمن التي تحظر توريد الأسلحة إلى أية مجموعات غير نظامية في لبنان. و ما زلنا ندعم النظام الدستوري في لبنان ومؤسساته الشرعية، وسيادته، واستقلاله السياسي. ونطالب بإجراء انتخاب سريع لرئيس جديد. ونؤمن إيمانا عميقا بأنه ينبغي لكل أعضاء المجتمع الدولي التقيد بهذا الموقف.

وأستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

يوجد على قائمة المتكلمين عدد آخر ممن طلبوا الكلمة. ولهذا، أعتزم أن أعلق هذه الجلسة حتى الساعة ١٥/٠٠.

علقت الجلسة الساعة ١٣/٠٠.